أضواء البيان في إيضاح منزلة السنة من القرآن وأن لها من المرتبة وقوة الحجة والبيان ما للفرقان

بقلم
بشير بن عبدالقادر بن سلة الجزائري

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد:

فإن من المنن الجسيمة والعطايا العظيمة على هذه الأمة المحمدية الكريمة ، إن منّ الله تعالى عليها وتكفل بحفظ دينها الحنيف وسنة نبيها الشريف ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، كما دل على ذلك قوله تعالى :{ **إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون** }[الحجر: 9] ، وهذا يقتضي أنّ شريعته صلى الله عليه وسلم لا تزال محفوظة ، وسنته لا تبرح محروسة [1]

قال العلامة عبد الرحمن المعلمي ـ رحمه الله ـ في (الأنوار الكاشفة)(1 / 32 ـ 34)

((.. أن الله تبارك وتعالى كما أراد لهذه الشريعة البقاء أراد سبحانه أن لا يكلف عباده من حفظها إلا بما لا يشق عليهم مشقة شديدة، ثم هو سبحانه يحوطها ويحفظها بقدرته، كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا نزل عليه الوحي يعجل بقراءة ما يوحى إليه قبل فراغه خشية أن ينسى شيئاً منه، فأنزل الله عليه :{ **ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يقضى إليك وحيه، وقل رب زدني علماً** } [2]، وقوله :{ **لا تحرك به لسانك لتعجل به إن علينا جمعه وقرآنه، فإذا قرأنه فاتبع قرآنه ، ثم إن علينا بيانه** } [3]، وقوله : { **سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله إنه يعلم الجهر وما يخفى ونيسرك لليسرى** }[4]

وكانت العرب أمة أمية يندر وجود من يقرأ أو يكتب منهم، وأدوات الكتابة عزيزة ولا سيما ما يكتب فيه، و كان الصحابة محتاجين إلى ا لسعي في مصالحهم، فكانوا في المدينة منهم من يعمل في حائطه، ومنهم من يبايع في الأسواق، فكان التكليف بالكتابة شاقاً، فاقتصر منه على كتابة ما ينزل من القرآن شيئاً فشيئاً ولو وفي صحيح البخاري وغيره من حديث زيد بن ثابت في قصة جمعه القرآن بأمر أبي بكر:" فتتبعتُ القرآن أجمعه من العُسُب واللخاف وصدور الرجال، حتى وجدت

---

[1] (الروض الباسم) (2 / 114)

[2] (طه : 114)

[3] (القيامة : 16 ، 19)

[4] (الأعلى : 6 ، 8)

آخر سورة ا لتوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع أحد غيره :{ **لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم** }[5] حتى خاتمة سورة براءة "

وفي فتح الباري: أن العسب جريد النخل، وإن اللخاف الحجارة الرقاق، وإنه وقع في رواية: القصب والعسب والكرانيف وجرائد النخل، ووقع في روايات أخر ذكر الرقاع وقطع الأديم والصحف.

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يلقن بعض أصحابه ما شاء الله من القرآن ثم يلقن بعضهم بعضاً، فكان القرآن محفوظاً جملة في صدورهم ومحفوظاً بالكتابة في قطع مفرقة عندهم.

والمقصود أنه اقتصر من كتابة القرآن على ذاك القدر إذ كان أكثر منه شاقاً عليهم، وتكفل الله عزوجل بحفظه في صدورهم وفي تلك القطع، فلم يتلف منها شيء، حتى جمعت في عهد أبي بكر، ثم لم يتلف منها شيء حتى كتبت عنها المصاحف في عهد عثمان، وقد الله تعالى :{ **إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون** }، وتكفله سبحانه بحفظ لا يعفي المسلمين أن يفعلوا ما يمكنهم كما فعلوا - بتوفيقه لهم - في عهد أبي بكر، ثم في عهد عثمان.

فأما السنة : فقد تكفل الله بحفظها أيضا، لأن تكفله بحفظ القرآن يستلزم تكفله بحفظ بيانه وهو السنة، وحفظ لسانه وهو العربية، إذ المقصود بقاء الحجة قائمة والهداية باقية بحيث ينالها من يطلبها، لأن محمداً خاتم الأنبياء وشريعته خاتمة الشرائع، بل دل على ذلك قوله:{**ثم إن علينا بيانه** }، فحفظ الله السنة في صدور الصحابة والتابعين حتى كتبت ودونت كما يأتي، وكان التزام كتابتها في العهد النبوي شاقاً جداً، لأنها تشمل جميع أقول النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وأحواله وما يقوله غيره بحضرته أو يفعله وغير ذلك. والمقصود الشرعي منها معانيها، ليست كالقرآن المقصود لفظه ومعناه، لأن كلام الله بلفظه ومعناه، ومعجز بلفظه ومعناه، ومتعبد بتلاوته بلفظه بدون أدنى تغيير، لا جرم خفف الله عنهم واكتفى من تبليغ السنة غالباً بأن يطلع عليها بعض الصحابة، ويكمل الله تعالى حفظها وتبليغها بقدرته التي لا يعجزها شيء، فالشأن في هذا ا لأمر هو العلم بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد بلغ ما أمر به التبليغ الذي رضيه الله منه، وأن ذلك مظنة بلوغه إلى من يحفظه من الأمة ويبلغه عند الحاجة ويبقى موجوداً بين الأمة، وتكفل الله تعالى بحفظ دينه يجعل تلك المظنة مئنة، فتم الحفظ كما أراد الله تعالى، وبهذا التكفل يدفع ما يتطرق إلى تبليغ القرآن كاحتمال تلف بعض القطع التي كتبت فيها الآيات، واحتمال أن يغير فيها من كانت عنده ونحو ذلك.

---

(5) (التوبة : 128)

ومن طالع تراجم أئمة الحديث من التابعين فمن بعدهم وتدبر ما آتاهم الله تعالى من قوة الحفظ والفهم والرغبة الأكيدة في الجد والتشمير لحفظ النسة وحياطتها بان له ما يحير عقله، وعلم أن ذلك ثمرة تكفل الله تعالى بحفظ دينه. وشأنهم في ذلك عظيم جداً، أو هو عبادة من أعظم العبادات وأشرفها، وبذلك يتبين أن ذلك من المصالح المترتبة على ترك كتابة الأحاديث كلها في العهد النبوي، إذ لو كتبت لانسد باب تلك العبادة وقد قال الله تعالى:{ **وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون**}[6]

وثم مصالح أخرى منها: تنشئة علوم تحتاج إليها الأمة، فهذه الثروة العظيمة التي بيد المسلمين من تراجم قدمائهم، إنما جاءت من احتياج المحدثين إلى معرفة أحوال الرواة، فاضطروا إلى تتبع ذلك، وجمع التواريخ والمعاجم، ثم تبعهم غيرهم.

ومنها: الإسناد الذي يعرف به حال الخبر، كان بدوءه في الحديث ثم سرى إلى التفسير والتاريخ و الأدب.)) ا.هـ

فلما رأى أعداء الإسلام من اليهود والمجوس ، هذا الخير العميم والإنجاز العظيم الذي حفل به أهل الإسلام دون غيرهم ثارت ثائرتهم وقامت قيامتهم لتحطيم هذا البنيان المحكم ، فشنوا عليها غارات الأكاذيب الباطلة والتأويلات الضالة ، فلا يزال يخرج عليها من جيوشهم كمين بعد كمين لزعزعت جدارها المتين ، و"لزلزلة هذا البنيان المحكم وتحطيم أركانه سياسياً واجتماعياً وعقائدياً من عدة طرق.

منها: الطعن في الإسلام عموماً وفي القرآن والسنة والصحابة الكرام.

ومنها: اختراع الأحاديث الباطلة على رسول الهدى صلى الله عليه وسلم[7] حتى وصلت الأحاديث المكذوبة إلى ألوف مؤلفة، فتصدى لهم الجهابذة من نقاد أئمة الحديث، ففندوا أكاذيبهم وكشفوا

([6]) (الذاريات : 56)

([7]) ولهم في هذا أغراض قبيحة والتي منها : ليشينوا بها دعوة أهل الحديث، و يقولوا لمن انخدع بهم : إن أهل الحديث والسنة يروون مثل هذه الأحاديث ، ومن ذلك ما ذكره الإمام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في (مجموع الفتاوى)(3 / 385) أنه قال : ((أَحَادِيثُ رَوَوْهَا فِي الصِّفَاتِ زَائِدَةً عَلَى الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِي دَوَاوِينِ الْإِسْلَامِ مِمَّا نَعْلَمُ بِالْيَقِينِ الْقَاطِعِ أَنَّهَا كَذِبٌ وَبُهْتَانٌ بَلْ كُفْرٌ شَنِيعٌ . وَقَدْ يَقُولُونَ مِنْ أَنْوَاعِ الْكُفْرِ مَا لَا يَرْوُونَ فِيهِ حَدِيثًا ؛ مِثْلَ حَدِيثٍ يَرْوُونَهُ : { إنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ عَلَى جَمَلٍ أَوْرَقَ يُصَافِحُ الرُّكْبَانَ وَيُعَانِقُ الْمُشَاةَ } ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْكَذِبِ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَائِلُهُ مِنْ أَعْظَمِ الْقَائِلِينَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ أَحَدٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ أَصْلًا بَلْ أَجْمَعَ عُلَمَاءُ

عوارهم، فلم يتركوا كاذباً ولا أحاديث مفتراة إلا سلطوا عليها الأضواء الإسلامية، وجعلوها تحت المجاهر فانكشف حالها وحال مخترعيها.

بل امتد نشاط هؤلاء النقاد العباقرة إلى وضع قواعد متينة يعرف بها الصحيح من السقيم ولو كان غير كذب، وألفوا في ذلك المؤلفات، ووضعوا قواعد للجرح والتعديل؛ تميّز الراوي العدل الضابط من الضعيف والمجروح، وألفوا في ذلك المؤلفات فبلغوا بهذه الأعمال الجليلة في الحفاظ على سنة رسول الله وآثار الصحابة درجة لا نظير لها في تاريخ الإنسانية.

وأضافوا إلى ذلك التأليف في العلل والموضوعات، وقبلها التأليف في الصحيح والحسن، فأصبح بذلك أمر السنة واضحاً كالشمس لا يلتبس فيه الصحيح بالضعيف فضلاً عن الموضوع والمختلق.

وإلى جانب هؤلاء طوائف زائغة تبنت عقائد وأفكاراً باطلة.

ومن المؤلم المؤسف جداً أن وجدوا أنفسهم وعقائدهم في مواجهة نصوص الكتاب والسنة فلجأوا إلى التحريف والتأويل لنصوص الكتاب والمتواتر من السنة حتى تتفق هذه النصوص في زعمهم مع معتقداتهم الباطلة، ولجأوا إلى وضع قواعد تدفع في نحور السنن أحياناً، وتلوي أعناقها أحياناً إلى حيث توافق أهواءهم واتجاهاتهم الضالة الباطلة.

فمن تلكم القواعد قولهم: **(إنّ أخبار الآحاد لا يحتج بها في باب العقيدة؛ لأنها لا تفيد اليقين وإنما تفيد الظن)**، فكم أساءت هذه المقولة الباطلة إلى الإسلام، وكم أهانت من حديث عظيم من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم واستخفت به. وامتدت هذه القاعدة إلى جحود وإنكار قضايا عقدية تبلغ أدلتها حد التواتر، مثل: أحاديث نزول عيسى، وخروج الدجال، وطلوع الشمس من مغربها، وأحاديث المهدي، وغيرها مما يؤدي إنكاره إلى هدم عقيدة الإسلام من أساسها، بل بعضها تطابقت في الدلالة عليها نصوص الكتاب والسنّة، مثل: رؤية الله في الدار الآخرة.

ومن تلكم القواعد الضالة : **(كل ما لم يوافق العقل وكل ما لم يوافق الذوق من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب رده)**، ويجعلون من جهلهم بالكتاب والسنة ومن عقولهم القاصرة وأذواقهم الفاسدة موازين لأخذ ما شاؤا ورد ما شاؤا من أقوال أفضل الرسل وأعقل العقلاء الذي

الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ مَكْذُوبٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَقَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ -كَابْنِ قُتَيْبَةَ وَغَيْرِهِ - هَذَا وَأَمْثَالُهُ إنَّمَا وَضَعَهُ الزَّنَادِقَةُ الْكُفَّارُ لِيَشِينُوا بِهِ عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ وَيَقُولُونَ : إنَّهُمْ يَرْوُونَ مِثْلَ هَذَا .)) اهـ

لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، وكادت هاتان الطائفتان أن تنقرضا ولكن عزّ على أعداء الإسلام أن تخبو نار الفتنة وأن تضع الحرب الموجهة ضد الإسلام أوزارها.
فهب أعداء الإسلام من يهود وماسونيين ومستشرقين ومستعمرين لإيقاظ هذه الفتنة من سباتها أو نبشها من قبورها المندثرة ثم بثها في الشرق والغرب وفي صفوف أبناء الأمة الإسلامية خصوصاً المثقفين والجامعيين وانضم إلى صفوف هؤلاء الأعداء سفهاء وأغبياء من أبناء جلدتنا ومن يتكلم بلغتنا، فكان هجومهم على السنة أشد وأعنف، وكانوا أشد خطراً على الإسلام من أعداء الإسلام المكشوفين الواضحين."[8] ، إذ أن هجومهم للسنة لا يبدو واضحا بينا لكل أحد، كما ظهرت آراء وأفكار المستشرقين من قبل ، بل يلبس لباس العلم والبحث والتحقيق ، حتى لا يثير صاحبه عليه ثائرة الجمهور ، وهذا اللون والسلاح من أخبث و أسوء الأسلحة ،التي يواجه بها الحق.
ومن ذلك ما جاء عن الهالك الضال أبي رية في ظلماته التي زعمها أنها : **" أضواء على السنة المحمدية "** التي شحنها بالطعن في السنة النبوية ومما جاء فيها ، قوله : **((مكان السنة في الدين : جعلوا السنة القولية في الدرجة الثالثة من الدين، وأنها تلي السنة العملية ، وهذه تلي القرآن في المرتبة ، ذلك بأن القرآن قد جاء من طريق متواتر بحيث لا يتطرق إليه الشك ، فهو من أجل ذلك مقطوع به جملة وتفصيلا . أما السنة فقد جاءت من طريق غير متواتر، فهي مظنونة في تفصيلها ، وإن كان مقطوعا بجملتها ، وأما الذي هو في الدرجة الثانية من الدين فهو السنة العملية)).**
ثم نقل أبو رية كلاما من موافقات الشاطبي، وكلام الموافقات طويلا جدا
إلى أن قال : **((وقال الفقيه المحدث السيد رشيد رضا رحمه الله : " ... والعمدة في الدين كتاب الله تعالى في المرتبة الأولى والسنة العملية المتفق عليها في المرتبة الثانية وما ثبت عن النبي ، وأحاديث الآحاد فيها رواية ودلالة في الدرجة الثالثة ..))** [9]
والعجب ليس في هراء هؤلاء بعدما كشف أئمتنا عوارهم وظهر شرهم وأخمدت نارهم ، بل العجب والأعجب من ذلك أن يأتي ممن هو من أهل السنة ودعاتها [10] ، فينفخ نفخة في جمرتهم قائلا في

([8]) (حجية خبر الآحاد في العقائد والأعمال)(4 ، 6) للإمام المبجل ربيع بن هادي المدخلي
([9]) (أضواء على السنة المحمدية)(33 ، 36)
([10]) وقد أبهمت اسم صاحب المقولة الفاضل ، لأن المقصود هو التنبيه على الخطأ الذي انتشر في عدة المواقع والمنتديات السلفية ، وقد سمعه منه من سمع في تلك المجالس ، فيحملونه عنه على أنه حق ، وأيضا في إبهامه ستر على صاحبه لعل يراجع نفسه ، فيرجع ويتأمل في خطئه فينبه عليه بنفسه في مقالة

بعض دورسه : **((مرتبة السنة من القرآن : لاشك أن السنة في الرتبة الثانية ، يعني تالي القرآن من حيث قوة الاستدلال ومن حيث ترتيب الأدلة ، فإذا رتبنا الأدلة ، فالقرآن أولا ثم السنة ثم الإجماع ثم القياس))**

فحيرتني واستغربت منه ـ مع احترامنا له ـ هذه المقولة المرجوحة التي هي في ميدان التحقيق العلمي مطروحة ، وكان أولى به في هذا المقام أن ينبه على ضلالهم الفظيع وباطلهم الشنيع ولو بإشارة ، لا أن يجعل لهم متنفسا ومنفذا بتلك العبارة .

فقوله ـ عفى الله عنه ـ : " **إن السنة في الرتبة الثانية ، يعني تالي القرآن من حيث قوة الاستدلال** " يستلزم لإقامتها ونفوذها وجبرها نظريات وشبه وسفسطائيات القوم التي حشدوها وجيشوها كمين بعد كمين لتحطيم السنن ، والتي سينهار بنيانها بعد حين بعون الله ، فأقول وبالله أستعين .

قال الإمام ربيع بن هادي المدخلي ـ حفظه الله ـ في كتابه القيم (حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام)(ص 9 ـ 19 / ط : الدار الأثرية) : ((لقد ميز الله رسوله بالعصمة فيما يبلغه عن ربه -عز وجل-، وهي ميزة جميع الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام-، وهذه العصمة ليست خاصة بتبليغ القرآن بل في كل ما يبلغه عن ربه -عز وجل- من قول أو فعل أو تقرير فهو لا ينطق عن

مكتوبة أو كلمة مسموعة ينشرها في المنتديات السلفية ، كما انتشر ذلك الخطأ ، وما عملي هذا إلا إعمال قوله صلى الله عليه وسلم : **« ما بال أقوام يقولون كذا وكذا »** .

قال الإمام ابن عثيمين ـ رحمه الله ـ في (شرح رياض الصالحين)(2/ 246) : ((ففيه دليل على **أن المهم من الأمور والقضايا القضية نفسها دون ذكر الأشخاص**، ولهذا كان من هدي النبي صلى الله عليه وسلم أنه إذا أراد أن ينهي عن شيء فإنه لا يذكر الأشخاص، وإنما يقول: ما بال أقوام يفعلون كذا وكذا وما أشبه ذلك.

وترك ذكر اسم الشخص فيه فائدتان عظيمتان:

الفائدة الأولى: الستر على هذا الشخص.

الفائدة الثانية: أن هذا الشخص ربما تتغير حاله؛ فلا يستحق الحكم الذي يحكم عليه في الوقت الحاضر؛ لأن القلوب بيد الله، فمثلاً: هب أنني رأيت رجلاً على فسق، فإذا ذكرت اسمه، فقلت لشخص: لا تكن مثل فلان؛ يسرق أو يزني أو يشرب الخمر، أو ما أشبه ذلك، فربما تتغير حال هذا الرجل، ويستقيم، ويعبد الله، فلا يستحق الحكم الذي ذكرته من قبل، فهذا كان الإبهام في هذه الأمور أولى وأحسن، لما فيه من ستر، ولما فيه من الاحتياط إذا تغيرت حال الشخص.)) ا.هـ

هوى كما قال تعالى: { **وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى** } [النجم: 1-4]، ومن خصّ هذه العصمة بتبليغ القرآن دون سنة محمد صلى الله عليه وسلم فقد ضل وغوى.

2- وقرن الله الإيمان بهذا الرسول الكريم بالإيمان به -عز وجل- في كثير من الآيات.

قال تعالى: { **إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ** }[النور:62].

وقال تعالى: { **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُوراً تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ** }[الحديد: 28] ، وقال تعالى: { **لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ** }[الفتح: 48].

فالإيمان به يقتضي الإيمان بكل ما جاء به وأخبر عنه من الأمور الماضية والمستقبلية من أخبار الرسل وأممهم وأخبار الجنة والنار وأهلها وأشراط الساعة والملاحم وغيرها.

3- وأحلّه منزلة رفيعة، هي أن يكون المبين لكتابه، والمفسر لما أجمل من آياته، والمخصص لعموماته، والمقيد لمطلقاته، فقال عز من قائل:{ **وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ** } [النحل:44] ، فيالها من منزلة أرغم الله أنوف من لم يرضوها ويجادلون فيها بالباطل.

4- وأمر بطاعته في مواضع كثيرة تربوا على ثلاثين موضعاً، وقرن طاعته بطاعته بل جعل طاعته طاعة لله، ومعصيته معصية لله، قال تعالى:{ **مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ** } [النساء: 80] ، وقال تعالى: { **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ** }[الأنفال:20] ، وقال تعالى: {**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً** } [النساء:59] ، وقال تعالى :{ **قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ** } [آل عمران:32].

فهذا التأكيد على طاعته مقرونة بطاعة الله، وهذا الأمر بالرد إلى الله والرسول ليس له معنى إلا الانقياد له صلى الله عليه وسلم، واعتقاد وجوب طاعته، والحذر من معصيته.

5- ووعد الله بأعظم الجزاء لمن يطيع الله ورسوله في غير ما آية منها: قوله تعالى عقب تفصيل المواريث: { **تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**}[النساء:13] ، ومنها: { **وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ**

عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقاً * ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيماً }[النساء:70].

6- ونفى الإيمان عمن لا يحكمه في شئون الدين والدنيا أو يجد حرجاً في الاحتكام إليه أو لا يسلّم تسليماً ظاهراً وباطناً لقضائه ، قال تعالى:**{ فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً }**[النساء:65] .

7- وحذّر الله من مخالفته أشد التحذير وتوعد من يخالف أمره بالسقوط في الفتنة وبالعذاب الأليم، قال تعالى:**{ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ }** [النور: 63] .

8- ووصف من يتهرب من الاحتكام إليه ويصد عنه وعن حكمه بالنفاق ، قال تعالى:**{ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُوداً }**[النساء:61].

9- ووصف من يعرض عن حكمه ولا يذعن له بأنّهم غير مؤمنين، وأن دعواهم الإيمان كاذبة، وبأنّ في قلوبهم مرضاً، ووصفهم بالظلم وسوء الظن بالله وبرسوله. فقال:**{ وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ * وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ * وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ * أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ }**[النور 48- 50]

10- وجعل الله من علامات المؤمنين الصادقين الاستجابة لمن يدعوهم إلى حكم الله ورسوله، وإعلان السمع والطاعة، وشهد لهم بأنهم هم المفلحون والفائزون ، فقال: **{إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ }**[النور:51-52].

ووعد الله سبحانه وتعالى من يطيع الرسول بالهداية إلى الحق فقال تعالى:**{ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ }**[النور: 54] .

11- وميز الله الذكر المنزل عليه بالحفظ، وهذا الذكر يشمل القرآن والسنة وهي بيانه ولا يتم حفظ القرآن إلا بحفظ بيانه.

وهذا كما يشهد به القرآن يشهد به الواقع وتاريخ هذه الأمة، وجهاد فحولها في الحفاظ على السنة وحفظها واتخاذ كل الوسائل الحكيمة، واستخدام الأصول والطرق والمناهج لتحقيق هذا الحفظ في أجلى صوره وأمتنها ولا يجحد هذا إلا مكابر.

هذه المزايا وغيرها -مما لا يتسع المقام لذكره- لهذا الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم تعطي بداهة عند أولى النهى والألباب مكانة واعتباراً وإجلالاً لسنة محمد صلى الله عليه وسلم، وأنها براهين ساطعة وحجج قاطعة مع القرآن جنباً إلى جنب في كل أبواب الدين والدنيا في العقائد والعبادات والمعاملات والسياسة والاجتماع والاقتصاد.

ومن رأى أو قال غير هذا فقد تاه، وضل ضلالاً مبيناً، وشاق الله ورسوله، واتبع غير سبيل المؤمنين ،{ **وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً** }[النساء:115] .

ومن السنّة:

ما جاء عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « **تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً: كتاب الله وسنتي** » [11] .

وعن معديكرب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « **يوشك الرجل متكأً على أريكته يحدّث بحديث من حديثي، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله عز وجل فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وإنّ ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما حرّم الله** » [12] .

وعن أبي رافع رضي الله عنه، أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « **لا ألفينّ أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر مما أمرت به أو نهيت عنه، فيقول: لا أدري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه**»[13]

([11]) أخرجه مالك في الموطأ (899/2)، بلاغاً، والحاكم في المستدرك (93/1) متصلاً مرفوعاً، وصححه الألباني في صحيح الجامع (2937)، وقال ابن عبدالبر في التمهيد (331/24): ((وهذا أيضاً محفوظ معروف مشهور عن النبي (عند أهل العلم شهرة يكاد يستغنى بها عن الإسناد)).

([12]) أخرجه ابن ماجه في مقدمة السنن (6/1) حديث (12)، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه حديث (12)، وأخرجه أبو داود في السنة حديث (4604) بلفظ أطول وفيه: ((ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه...))، وأخرجه الترمذي في العلم، حديث (2664).

([13]) أخرجه أبو داود في السنة حديث (4605)، والترمذي في العلم حديث (2663)، وابن ماجه في المقدمة حديث (13)، وإسناده صحيح وصححه الألباني في صحيح أبي داود وصحيح ابن ماجة.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **« كلّ أمتي يدخلون الجنّة إلا من أبى ، قالوا: يا رسول الله ، ومن يأبى؟، قال: من أطاعني دخل الجنّة، ومن عصاني فقد أبى»** [14] .

وعن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **« إنّما مثلي ومثل ما بعثني الله به كمثل رجل أتى قوماً، فقال: يا قوم إنّي رأيت الجيش بعينيَّ، وإنّي أنا النذير العريان، فالنّجاء، فأطاعه طائفة من قومه فأدلجوا فانطلقوا على مهلهم فنجوا، وكذّبت طائفة منهم فأصبحوا مكانهم فصبّحهم الجيش فأهلكهم واجتاحهم، فذلك مثل من أطاعني فاتّبع ما جئت به، ومثل من عصاني وكذّب بما جئت به من الحق »** [15] .

منزلة السنّة عند الصحابة الكرام فمن بعدهم من خيار الأمة وسادتها

أولاً: منزلة السنة عند أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

1- سألت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثها مما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها أبو بكر: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « **"لا نورث ما تركنا صدقة"،** فغضبت على أبي بكر وهجرته... فأبى عليها ذلك أبو بكر وقال: لست تاركاً شيئاً كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمل به إلا عملت به فإني أخشى إن تركت شيئاً من أمره أن أزيغ » [16] .

كأنه كان نصب عينيه قول الله تعالى: **{فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ }**[النور: 63]

2- وروى الإمام البخاري بإسناده إلى أبي وائل قال: جلست إلى شيبة في هذا المسجد،ـ يعني المسجد الحرام ـ قال: جلس إليّ عمر في مجلسك هذا، فقال: "هممت ألا أدع فيها صفراء ولا بيضاء إلا قسمتها بين المسلمين قلت: ما أنت بفاعل، قال:لم؟ قلت: لم يفعله صاحباك قال: هما المرآن يقتدى بهما " [17] .

وقد يكون حكم المسألة الكبيرة في القرآن والسنة، فيكتفي الصحابة في الاستدلال عليها ببعض من السنة، فلا يسمع معارضاً لا من الصحابة ولا من التابعين؛ لأن سنّة محمد صلى الله عليه وسلم عندهم جميعاً حجة وأي حجة مثل القرآن، ولها عندهم منزلة وأي منزلة.

([14]) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام حديث (7280).

([15]) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام حديث (7283)، ومسلم حديث (2283).

([16]) صحيح البخاري فرض الخمس حديث (3093).

([17]) الصحيح الاعتصام بالسنة حديث (7275) وهو في مسند الإمام أحمد (410/3).

3- وروى الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم، واستخلف أبو بكر بعده، وكفر من كفر من العرب، قال عمر بن الخطاب: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:« **أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله** »، فقال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله لقاتلتهم على منعها. قال عمر رضي لله عنه: فوالله ما هو إلا أن رأيت الله عز وجل قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنّه الحق" [18] .

إن كُلاً من أبي بكر وعمر قد احتج بالسنة في حضور الصحابة الكرام وأقروهما على هذا الاستدلال، وهما أفضل الصحابة، وفي المسألة نصان من القرآن الكريم، وهما: قوله تعالى: { **فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ** }[التوبة: 5]. وقوله تعالى: { **فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ** }[التوبة: 11]. وترجح رأي أبي بكر؛ لأنّ مانعي الزكاة أخلوا بشروط العصمة الواردة في الحديث الذي استدل به عمر وفي الآيتين المذكورتين وفي غيرهما.

والشاهد أن في احتجاج أبي بكر وعمر بالسنة في مسألة عظيمة منصوص عليها في القرآن وبحضور الصحابة الكرام دليل واضح على منزلة السنة عند الصحابة جميعاً [19]، وأنه لا ينكر على أحد إذا سلك هذا المنهج، وأن للمسلم أن يسلك هذا المنهج وله أن يجمع بين القرآن والسنة، وله أن يكتفي بالنص من القرآن؛ شريطة أن يكون استدلاله صحيحاً بعيداً عن اتباع الهوى وتتبع المتشابهات كما هو فعل أهل الأهواء والزيغ، ومنهم أعداء السنة وخصومها.

4- ولما قال معبد الجهني وجماعة معه في البصرة بالقدر، وبلغ ذلك ابن عمر من طريق يحيى بن يعمر وحميد بن عبدالرحمن الحميري قال ابن عمر: "فإذا لقيت أولئك فأخبرهم إني بريئ منهم وأنهم برآء مني، والذي يحلف به عبدالله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر"، ثم روى عن أبيه الحديث المشهور الذي فيه سؤال جبريل رسول الله صلى

([18]) البخاري في الزكاة حديث (1400) ومسلم في الإيمان حديث (20).

([19]) قلت (بشير) : وهذا يدل أيضا أن الصحابة الكرام لم يكن عندهم ذلك الترتيب الذي جنح إليه صاحب تلك المقولة، ولا ذاك التفريق بين القرآن والسنة من حيث قوة الاستدلال ، بل أثبتت هذه الواقعة على أن للسنة من قوة الاستدلال ما للقرآن الكريم ، وإذا كان كذلك فهي ـ الواقعة ـ قاضية على ذاك المذهب الأعور بالسقوط، الذي آثر شره كل من أبي راية وغيره ممن عرف بعدائه للسنة من أهل الضلال والبدع .

الله عليه وسلم عن الإسلام والإيمان والإحسان فأجابه رسول لله صلى الله عليه وسلم على أسئلته إجابة شافية، ومن إجابته عن السؤال عن الإيمان قوله: « **أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره»** [20] .

والشاهد أن الصحابي الجليل عبدالله بن عمر اكتفى في هذه المسألة العقدية الكبيرة بالاحتجاج بالسنة النبوية مع أن هناك آيات في الإيمان بالقدر، وفي هذا دليل على منزلة السنة عند أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم .

والأدلة من تصرفاتهم كثيرة لا يتسع المقام لسردها.

5- وعن سالم بن عبدالله بن عمر أن عبدالله بن عمر قال: "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:« **لا تمنعوا نساءكم المساجد إذا استأذنَّكم إليها** » قال: فقال بلال ان عبدالله: والله لنمنعهن. قال: فأقبل عليه عبدالله فسبّه سباً سيئاً ما سبه مثله قط، وقال: أخبرك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول: "والله لنمنعهن " [21] .

6- وعن سعيد بن جبير أن قريباً لعبدالله بن مغفل خذف فنهاه، وقال: "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخذف، وقال: « **إنها لا تصيد صيداً، ولا تنكأ عدواً ولكنها تكسر السن وتفقأ العين** » قال: فعاد، فقال: أحدثك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنه، ثم تخذف لا أكلمك أبداً "[22].

7- ورحل كل من أبي أيوب الأنصاري وجابر بن عبدالله الأنصاري مسيرة شهر من أجل حديث واحد.

هذه هي منزلة السنة النبوية عند أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سار على نهجهم التابعون لهم بإحسان وأئمة الهدى في تعظيم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتجون بها في كل جوانب الدين العقدية والعملية، ويعملون بها في كل شؤون حياتهم ويشدون الرحال إلى مختلف البلدان لحفظها وتدوينها ونشرها وتعليمها كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

ثانياً: منزلة السنّة عند التابعين وأهل الحديث والفقهاء.

1- اهتموا بحفظها والتفقه فيها والتعبد بها، فتجد الواحد منهم يحفظ ألوف الألوف من الأحاديث.

([20]) صحيح مسلم الإيمان حديث (1).

([21]) صحيح مسلم الصلاة حديث (442).

([22]) صحيح مسلم الصيد والذبائح حديث (1954) وأخرجه البخاري في الذبائح والصيد حديث (5479) وفيه " لا أكلمك كذا وكذا ومثله في مسلم أيضاً ".

2- اهتموا بالرحلة في سبيلها، فتجد الكثير منهم يرحل إلى البلدان المختلفة ليتلقاها من أفواه العلماء بها، حتى إن بعضهم ليرحل مسافة شهر من أجل حديث واحد.
3- اهتموا بتدوينها في المصنفات والجوامع والمعاجم والمسانيد وكتب الصحاح والسنن.
4- اهتموا بتواريخ رجالها من ولادتهم إلى وفياتهم، وبيان أحوالهم من قوّة وضعف، وأحوالهم في شيوخهم -أيضاً- من قوّة وضعف.
وبيان أحوال الحفاظ المتقنين والنقاد المبرزين، وأحوال من تغيّر حفظه ومتى حصل هذا التغير، ومن روى عنهم قبل التغير وبعده، كل ذلك في كتب الرجال المشهورة، بل خصّصوا كتباً في الحفاظ وطبقاتهم، وفي المدلّسين وطبقاتهم، وفي المختلطين، وفي الضعفاء والمتروكين، وألفوا كتباً في علومها، وألّفوا الكتب في الوضع والوضاعين.
كلّ ذلك نصحاً لله ولكتابه ولرسوله وللمؤمنين، وحفاظاً على السنّة النبوية، وحماية لها، وتمييزاً بين مقبولها ومردودها.
وتحقّق بهذه الأعمال وعد الله :{ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** }[الحجر:9].
مما حدا بأحد أئمة الحديث -وهو أبو حاتم محمد بن حبان البستي- أن يقول: :" ولو لم يكن الإسناد وطلب هذه الطائفة له لظهر في هذه الأمة من تبديل الدين ما ظهر في سائر الأمم، وذلك أنه لم يكن أمة لنبي قط حفظت عليه الدين عن التبديل ما حفظت هذه الأمة، حتى لا يتهيأ أن يزاد في سنة من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ألفٌ ولا واوٌ، كما لا يتهيأ زيادة مثله في القرآن، لحفظ هذه الطائفة السنن على المسلمين، وكثرة عنايتهم بأمر الدين، ولولاهم لقال من شاء ما شاء."([23]).

فبهذا التقرير السني والتحقيق العلمي يتضح أن السنة صنو القرآن ، وهي وحي مثله ، وملازمة له ، ولا تكاد تفارقه ، ولا يكاد أن القرآن يفهم كما يجب أن يفهم ، إلا بالرجوع إلى السنة ([24])
ويتبين أن كل ما آثره أهل الباطل والضلال من الشكوك والخزعبلات للطعن في السنة وإضعاف حجيتها ، وإنزال من مرتبتها التي رفع الله من شأنها ، ما هي إلا :

حجَج تَهافتْ كَالزّجَاج تَخَالهَا .... حَقًّا وَكُل كَاسِرٍ مَكْسُور

([23]) (كتاب المجروحين)(25/1).
انتهى كلام العلامة الشيخ ربيع المدخلي ـ بارك الله في علمه وعمره ـ
([24]) (منزلة السنة في التشريع الإسلامي)(ص 12) للعلامة محمد أمان بن علي الجامي ـ رحمه الله ـ

فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ حَالُ حُجَجِهِمْ فَأَيُّ لَغْوٍ بَاطِلٍ وَحَشْوٍ يَكُونُ أَعْظَمَ مِنْ هَذَا ؟[25])

ولكن لما ذاعت وشاعت في الأمة وتبناها من تبناها وانخدع بها من انخدع ، وقال بها من قال من أهل الفضل ، فيجدر بي في هذه الوقفات المتمثلة في الطحن تلك الضلالة أن أكشف بعض حججهم العاطلة ونفخاتهم الفاشلة ، والتي منها :

<u>الأولى :</u> ((أن الكتاب مقطوع به، والسنة مظنونة، والقطع فيها إنما يصح في الجملة لا في التفصيل، بخلاف الكتاب؛ فإنه مقطوع به في الجملة والتفصيل، والمقطوع به مقدم على المظنون؛ فلزم من ذلك تقديم الكتاب على السنة .)) [26])

وأشنع من هذا وأفظع قول أبي رية : **((وقد رأينا قبل تفصيل القول في تدوين الحديث أن نوطئ بفذلكة صغيرة في تدوين القرآن أتينا فيها على خلاصة كاملة من أمر هذا التدوين حتى يتجلى للناس**

كيف كانوا يتحرون الدقة التامة والتثبت الفائق في جمع القرآن ، وبذلك جاء كله " متواتر " يكفر من جحد شيئا منه ، ولو أن الحديث قد دون في عصر النبي صلى الله عليه وسلم كما دون القرآن ، واتخذ له من وسائل التحري والدقة مثل ما اتخذ القرآن ، لجاء كله "متواتر" كذلك ولما اختلف المسلمون فيه هذا الاختلاف الشديد الذي لم يستطع أحد على مد العصور تلافيه .)) [27])

وأيضا قول محمد صدقي : **((لم يبلغوها للأمم بالتواتر مع علمهم بأن اتباع الظن غير جائز في الإسلام إلا لضرورة))** [28])

أقول :

فهذا مما تسرب من ترهات القوم على أهل الإسلام ، فاعتنقها وتبناها ممن يدعي أنهم من ذوي الأفهام ، بحجية الاحتياط لدين محمد صلى الله عليه وسلم سيد الأنام ، إذ زعموا أن نقلة تلك الأخبار ورواة تلك الآثار لا يؤمن عليهم الخطأ والغفلة والأوهام ، ومن أن يندس فيهم من الكذبة والهلكة ، ما يوهن حجية السنة ويوجب تأخير رتبتها عن رتبة القرآن الكريم والاقتصار عليه في

([25]) (مجموع الفتاوى)(4 / 27) للإمام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ

([26]) (الموافقات)(4 / 294)

([27]) (أضواء على السنة المحمدية)(ص 19)

([28]) ذكر قوله هذا شيخنا العلامة ربيع بن هادي المدخلي ـ حفظه الله ـ في كتابه القيم (حجية خبر الآحاد في العقائد والأعمال)(ص 95)

الاستدلال وبناء الأحكام ، هكذا بنوا مذهبهم الفاسد على المكر والتلبيس والإيهام ، لإنفاقه في صفوف أهل الإسلام، ولكن من سوء حظهم وضعف بنيانهم أن بنوا شبهتهم على شفى جرف من الأوهام قد حصدها أئمة الأعلام الكرام .

قال الإمام محمد بن إدريس الشافعي ـ رحمه الله ـ في كتابه (جماع العلم)(ص 12)

((لم اسمع أحدا نسبه الناس أو نسب نفس إلي علم يخالف في أن فرض الله عز وجل اتباع آمر رسول الله صلى الله عليه وسلم والتسليم لحكمه بأن الله عز وجل لم يجعل لأحد بعده إلا اتباعه **وأنه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأن ما سواهما تبع لهما وأن فرض الله علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد لا يختلف في أن الفرض والواجب قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا فرقة سأصف قولها إن شاء الله تعالى. ..))**

إلى أن قال في (ص 15 ـ 20) : ((قال: لي قائل ينسب إلى العلم بمذهب أصحابه أنت عربي والقرآن نزل بلسان من أنت منه وأنت أدرى بحفظه وفيه لله فرائض أنزلها لو شك شاك ـ قد تلبس عليه القرآن بحرف منها ـ استتبته فإن تاب وإلا قتلته وقد قال: الله عز وجل في القرآن **{تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ} فكيف جاز عند نفسك أو لأحد في شيء فرض الله أن يقول مرة الفرض فيه عام ومرة الفرض فيه خاص ومرة الأمر فيه فرض ومرة الأمر فيه دلالة وإن شاء ذو إباحة؟.**

وأكثر ما فرقت بينه من هذا عندك حديث ترويه عن رجل عن آخر عن آخر أو حديثان أو ثلاثة حتى تبلغ به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وجدتك ومن ذهب مذهبك لا تبرئون أحدا لقيتموه وقدمتموه في الصدق والحفظ ولا أحدا لقيت ممن لقيتم من أن يغلط وينسى ويخطئ في حديثه بل وجدتكم تقولون لغير واحد منهم أخطأ فلان في حديث كذا وفلان في حديث كذا ووجدتكم تقولون لو قال: رجل لحديث أحللتم به وحرمتم من علم الخاصة لم يقل هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أخطأتم أو من حدثكم وكذبتم أو من حدثكم لم تستتيبوه ولم تزيدوا على أن تقولوا له بئس ما قلت:.

أفيجوز أن يفرق بين شيء من أحكام القرآن وظاهره واحد عند من سمعه بخبر من هو كما وصفتم فيه؟ وتقيمون أخبارهم مقام كتاب الله وأنكم تعطون بها وتمنعون بها؟.

<u>قال: فقلت:</u> إنما نعطي من وجه الإحاطة أو من جهة الخبر الصادق وجهة القياس. وأسبابها عندنا مختلفة وإن أعطينا بها كلها فبعضها أثبت من بعض.

قال: ومثل ماذا؟.

قلت: إعطائي من الرجل بإقراره وبالبينة وإبائه اليمين وحلف صاحبه والإقرار أقوى من البينة والبينة أقوى من إباء اليمين ويمين صاحبه ونحن وإن أعطينا بها عطاء واحدا فأسبابها مختلفة.

قال: وإذا قمتم على أن تقبلوا أخبارهم وفيهم ما ذكرت من أمركم بقبول أخبارهم وما حجتكم فيه على من ردها ؟.

فقال: لا أقبل منها شيئا إذا كان يمكن فيه الوهم ولا أقبل إلا ما أشهد به على الله كما أشهد بكتابه الذي لا يسع أحدا الشك في حرف منه أو يجوز أن يقوم شيء مقام الإحاطة وليس بها ؟.

فقلت: له من علم اللسان الذي به كتاب الله وأحكام الله دله علمه بهما على قبول أخبار الصادقين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والفرق بين ما دل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفرق بينه من أحكام الله وعلم بذلك مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ كنت لم تشاهده خبر الخاصة وخبر العامة.

قال: نعم.

قلت: فقد رددتها إذ كنت تدين بما تقول!.

قال: أفتوجدني مثل هذا مما تقوم بذلك الحجة في قبول الخبر فإن أوجدته كان أزيد في إيضاح حجتك، وأثبت للحجة على من خالفك وأطيب لنفس من رجع من قوله لقولك.

فقلت: إن سلكت سبيل النصفة، كان في بعض ما قلت: دليل على إنك مقيم من قولك على ما يجب عليك الانتقال: عنه وأنت تعلم إن قد طالت غفلتك فيه عما لا ينبغي إن تغفل من أمر دينك.))

إلى أن قال في (ص 31 ـ 33) : ((وقال: غيره ما كان فيه قرآن يقبل فيه الخبر فقال: بقريب من قوله فيما ليس فيه قرآن فدخل عليه ما دخل على الأول أو قريب منه ودخل عليه أن صار إلى قبول الخبر بعد رده وصار إلى أن لا يعرف ناسخا ولا منسوخا ولا خاصا ولا عاما.

والخطأ ومذهب الضلال في هذين المذهبين واضح لست أقول بواحد منهما.

ولكن هل من حجة في أن تبيح المحرم بإحاطة بغير إحاطة

قلت: نعم.

قال: ما هو ؟

قلت: ما تقول في هذا لرجل إلى جنبي أمحرم الدم والمال ؟

قال: نعم.

قلت: فإن شهد عليه شاهدان بأنه قتل رجلا وأخذ ماله فهو هذا الذي في يديه ؟

قال: أقتله قودا وأدفع ماله الذي في يديه إلى ورثة المشهود له.

قال: قلت: أو يمكن في الشاهدين أن يشهدا بالكذب والغلط.

قال: نعم.

قلت: فكيف أبحت الدم والمال المحرمين بإحاطة بشاهدين وليسا بإحاطة؟.

قال: أمرت بقبول الشهادة.

قلت: افتجد في كتاب الله تعالى نصا أن تقبل الشهادة على القتل

قال: لا ولكن استدلالا أني لا أؤمر بها إلا بمعنى.

قلت: أفيحتمل ذلك المعنى أن يكون لحكم غير القتل ما كان القتل يحتمل القود والدية.

قال: فإن الحجة في هذا أن المسلمين إذا اجتمعوا أن القتل بشاهدين فقلنا الكتاب محتمل لمعنى ما أجمعوا عليه وأن لا تخطئ عامتهم معنى كتاب الله وأن أخطأ بعضهم.

فقلت: له أراك قد رجعت إلى قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والإجماع دونه؟.

قال: ذلك الواجب علي.

وقلت: له أنجدك إذا أبحت الدم والمال المحرمين بإحاطة بشهادة وهي غير إحاطة؟.

قال: كذلك أمرت.

قلت: فإن كنت أمرت بذلك على صدق الشاهدين في الظاهر فقبلتهما على الظاهر ولا يعلم الغيب إلا الله وإنا لنطلب في المحدث أكثر مما نطلب في الشاهد فنجيز شهادة بشر لا نقبل حديث واحد منهم. ونجد الدلالة على صدق المحدث وغلطه ممن شركه من الحفاظ وبالكتاب والسنة ففي هذا دلالات ولا يمكن هذا في الشهادات.

قال: فأقام على ما وصفت من التفريق في رد الخبر وقبول بعضه مرة ورد مثله أخرى مع ما وصفت في بيان الخطأ فيه وما يلزمهم اختلاف أقاويلهم.

وفيما وصفنا ههنا وفي الكتاب قبل هذا دليل على الحجة عليهم وعلى غيرهم.

فقال: لي قد قبلت منك أن أقبل الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمت أن الدلالة على معنى ما أراد بما وصفت من فرض الله طاعته فأنا إذا قبلت خبره فعن الله قبلت ما أجمع عليه المسلمون فلم يختلفوا فيه وعلمت ما ذكرت من أنهم لا يجتمعون ولا يختلفون إلا على حق أن شاء الله تعالى.)) ا.هـ

وقال العلامة ابن حزم ـ رحمه الله ـ في (الإحكام في أصول الأحكام)(1 / 98 ـ 99)

((والقرآن والخبر الصحيح بعضها مضاف إلى بعض وهما شيء واحد في أنهما من عند الله تعالى وحكمها حكم واحد في باب وجوب الطاعة لهما لما قدمناه آنفا في صدر هذا الباب ، قال تعالى **{ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ورسوله ولا تولوا عنه وأنتم تسمعون ولا تكونوا كالذين قالوا سمعنا وهم لا يسمعون }** [الأنفال:20] ، فبين تعالى بهذه الآية أنه لم يرد منا الإقرار بالطاعة لرسول الله صلى الله عليه و سلم بلا عمل بأوامره واجتناب نواهيه وهذه صفة المقلدين فإنهم يقولون طاعة رسول الله صلى الله عليه و سلم واجبة فإذا أتاهم أمر من أوامره يقروه بصحته لم يصعب عليهم التولي عنه وهم يسمعون نعوذ بالله من ذلك .

وقال تعالى **{ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون }** وقال تعالى **{ قل إنما أنذركم بالوحي }** فأخبر تعالى كما قدمنا أن كلام نبيه صلى الله عليه و سلم كله وحي والوحي بلا خوف ذكر والذكر محفوظ بنص القرآن ، **فصح بذلك أن كلامه صلى الله عليه و سلم كله محفوظ بحفظ الله عز و جل مضمون لنا أنه لا يضيع منه شيء إذ ما حفظ الله تعالى فهو باليقين لا سبيل إلى أن يضيع منه شيء فهو منقول إلينا كله ، فلله الحجة علينا أبدا** وقال تعالى **{ وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله }** فوجدنا الله تعالى يردنا إلى كلام نبيه صلى الله عليه و سلم على ما قدمنا آنفا **فلم يسع مسلما يقر بالتوحيد أن يرجع عند التنازع إلى غير القرآن والخبر على رسول الله صلى الله عليه و سلم ولا أن يأتي عما وجد فيهما فإن فعل ذلك بعد قيام الحجة عليه فهو فاسق وأما من فعله مستحلا للخروج عن أمرهما وموجبا لطاعة أحد دونهما فهو كافر لا شك عندنا في ذلك**

وقد ذكر محمد بن نصر المروزي أن إسحاق بن راهويه كان يقول : **من بلغه عن رسول الله صلى الله عليه و سلم خبر يقر بصحته ثم رده بغير تقية فهو كافر**[29] ولم نحتج في هذا بإسحاق وإنما

([29]) قال العلامة ربيع المدخلي في (حجية خبر الآحاد)(ص 89 ـ 90)

عند بيان ترهات محمد صدقي والتي منها : **((أجمع جمهور المسلمين على عدم تكفير من أنكر أي حديث منها)).**

الجواب : من أين لك هذا الإجماع؟، ومن هم هؤلاء الجمهور ؟.

أهم الخوارج والروافض والمعتزلة ؟!.

يقول أخوك في عداوة السنة وأهلها أبو رية: "إن شيوخ الدين يعتقدون أن الأحاديث كآيات القرآن في وجوب التسليم لها وفرض الإذعان لأحكامها بحيث يأثم أو يرتد أو يفسق من خالفها ويستتاب من أنكرها أو شك فيها ".

وهذا الذي نسبه أبو رية إلى شيوخ الدين حق - وإن كان قد قاله على سبيل الإنكار أو السخرية - وسنة رسول الله حَرِيّة بذلك فالله يقول في بيان منزلة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته:

أوردناه لئلا يظن جاهل أننا منفردون بهذا القول وإنما احتججنا في تكفيرنا من استحل خلاف ما صح عنده عن رسول الله صلى الله عليه و سلم بقول الله تعالى مخاطبا لنبيه صلى الله عليه و سلم **{ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما }**))

إلى أن قال في (ص 100) : ((وإذ قد بين الله لنا أن كلام نبيه إنما هو كله وحي من عنده وأن القرآن وحي من عنده وأيضا فقد قال فيه عز وجل **{ أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا } فصح بهذه الآية صحة ضرورية أن القرآن والحديث الصحيح متفقان هما شيء واحد** لا تعارض بينهما ولا اختلاف يوفق الله تعالى لفهم ذلك من شاء من عباده ويحرمه من شاء لا إله إلا هو كما يؤتي الفهم والذكاء والصبر على الطلب للخير من شاء ويؤتي البلدة وبعد الفهم والكسل من شاء نسأل الله من هبته ما يقرب منه ويزلف لديه آمين))

إلى أن قال في (ص 102) : ((**ومن جاءه خبر عن رسول الله صلى الله عليه و سلم يقر أنه صحيح وأن الحجة تقوم بمثله أو قد صحح مثل ذلك الخبر في مكان آخر ثم ترك مثله في هذا المكان لقياس أو لقول فلان وفلان فقد خالف أمر الله وأمر رسوله واستحق الفتنة والعذاب الأليم**

{ فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً }[النساء:65] ، ويقول تعالى: **{ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ }**[النور: 63]. فكيف بمن ينكر سنته ويحاربها ؟.

قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي -رحمه الله- تعليقاً على قول أبي رية:" أقول: أما ما لم يثبت منها ثبوتاً تقوم به الحجة فلا قائل بوجوب قبوله والعمل به.

وأما الثابت فقد قامت الحجج القطعية على وجوب قبوله والعمل به، وأجمع علماء الأمة عليه كما تقدم مراراً، فمنكر وجوب العمل بالأحاديث مطلقاً تقام عليه الحجة، فإن أصر بَانَ كفره، ومنكر وجوب العمل ببعض الأحاديث إن كان له عذر من الأعذار المعروفة بين أهل العلم وما في معناها فمعذور وإلا فهو عاص لله ورسوله والعاصي آثم فاسق، وقد يتفق ما يجعله في معنى منكر وجوب العمل بالأحاديث مطلقاً وقد مرَّ" (الأنوار الكاشفة / ص 81 ـ 82).

ويروى عن الإمام إسحاق بن راهوية أن من رد حديثاً فهو كافر.

وقال الشيخ صالح اليافعي في مناقشة هذه الفقرة: " قلت: إن من أنكر ذلك لأنه لم يصح لديه، فالأمر كذلك ونحن نقول بذلك، **وأما من رد ما عرف أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله بلا مسوغ فهو كافر برسالة محمد صلى الله عليه وسلم** "(المنار المجلد / 12 / 526).

قال علي : أما الفتنة فقد عجلت له ولا فتنة أعظم من تماديه على ما هو فيه وارتطامه في هذه العظيمة أعظم فتنة ووالله ليصحن القسم الآخر إن لم يتدارك نفسه بالتوبة والإقلاع والطاعة لما أتاه من نبيه صلى الله عليه و سلم ورفض قبول قول من دونه كائنا من كان وبالله تعالى التوفيق))

إلى أن قال في (ص 104) : ((جاء النص ثم لم يختلف فيه مسلمان في أن ما صح عن رسول الله صلى الله عليه و سلم أنه قاله ففرض اتباعه وأنه تفسير لمراد الله تعالى في القرآن وبيان لمجمله ثم اختلف المسلمون في الطريق المؤدية إلى صحة الخبر عنه عليه السلام بعد الإجماع المتيقن المقطوع به على ما ذكرنا وعلى الطاعة من كل مسلم لقوله تعالى { **يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا** } فنظرنا في ذلك فوجدنا الأخبار تنقسم قسمين خبر تواتر وهو ما نقلته كافة بعد كافة حتى تبلغ به النبي صلى الله عليه و سلم **وهذا خبر لم يختلف مسلمان في وجوب الأخذ به وفي أنه حق مقطوع على غيبه لأن بمثله عرفنا أن القرآن هو الذي أتى به محمد صلى الله عليه و سلم وبه علمنا صحة مبعث النبي صلى الله عليه و سلم وبه علمنا عدد ركوع كل صلاة وعدد الصلوات وأشياء كثيرة من أحكام الزكاة وغير ذلك مما لم يبين في القرآن تفسيره وقد تكلمنا في كتاب الفصل على ذلك وبينا أن البرهان قائم على صحته وبينا كيفيته وأن الضرورة والطبيعة توجبان قبوله وأن به عرفنا ما لم نشاهد من البلاد ومن كان قبلنا من الأنبياء والعلماء .. والملوك والوقايع والتواليف ، ومن أنكر ذلك كان بمنزلة من أنكر ما يدرك بالحواس الأول ولا فرق**

ولزمه أن لا يصدق بأنه كان قبله زمان ولا أن أباه وأمه كانا قبله ولا أنه مولود من امرأة))

إلى أن قال في (ص 108 ـ 111) : ((**القسم الثاني من الأخبار : ما نقله الواحد عن الواحد فهذا إذا اتصل برواية العدول إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم وجب العمل به ووجب العلم بصحته أيضا** ... والبرهان على صحة وجوب قبوله قول الله عز و جل { **وما كان المؤمنون لينفروا كآفة فلولا نفر من كل فرقة منهم طآئفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون** } فأوجب الله تعالى على كل فرقة قبول نذارة النافر منها بأمره النافر بالنفقة وبالنذارة ومن أمره الله تعالى بالتفقه في الدين وإنذار قومه فقد انطوى في هذا الأمر إيجاب قبول نذارته على من أمره بإنذارهم ، والطائفة في لغة العرب التي بها خوطبنا يقع على الواحد فصاعدا وطائفة من الشيء بمعنى بعضه هذا ما لا خلاف بين أهل اللغة فيه وإنما حد من حد في قوله تعالى { **الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر**

وليشهد عذابهما طآئفة من المؤمنين }[النور: 2] أنهم أربعة لدليل ادعاه وكان بذلك ناقضا لمعهود اللغة ولم يدع قط قائل ذلك القول أن الطائفة في اللغة لا تقع إلا على أربعة

وأما نحن فاللازم عندنا أن يشهد عذاب الزنى واحد على ما نعرف من معنى الطائفة فإن شهد أكثر فذلك مباح والواحد يجزي .

وبرهان آخر وهو أن رسول الله صلى الله عليه و سلم بعث رسولا إلى كل ملك من ملوك الأرض المجاورين لبلاد العرب وقد اعترض بعض من يخالفنا في ذلك بأن قال إن الرفاق والتجار وردوا بأمر النبي صلى الله عليه و سلم فلم يقتصر بذلك على الرسول وحده

وهذا شغب وتمويه لا يجوز إلا على ضعيف ونحن لا نشك أن النبي صلى الله عليه و سلم لم يقتصر بالرسل المذكورين على الإخبار بظهوره ومعجزاته المنقولة بخبر الرفاق والسفار بل أمرهم بتعليم من أسلم شرائع الإسلام ومسائل العبادات والأحكام ليس من شيء من ذلك منقولا على ألسنة الرفاق والسفار وبعثه هؤلاء الرسل مشهورة بلا خوف منقولة نقل الكواف فقد ألزم النبي صلى الله عليه و سلم كل ملك ورعيته قبول ما أخبرهم به الرسول الموجه نحوهم من شرائع دينهم

قال علي : وكذلك بعث رسول الله صلى الله عليه و سلم معاذا إلى الجند وجهات من اليمن

وأبا موسى إلى جهة أخرى وهي زبيد وغيرها وأبا بكر على الموسم مقيما للناس حجهم وأبا عبيدة إلى نجران وعليا قاضيا إلى اليمن وكل من هؤلاء مضى إلى جهة ما معلما لهم شرائع الإسلام وكذلك بعث أميرا إلى كل جهة أسلمت بعدت منه أو قربت كأقصى اليمن والبحرين وسائر الجهات والأحياء والقبائل التي أسلمت بعث إلى كل طائفة رجلا معلما لهم دينهم ومعلما لهم القرآن ومفتيا لهم في أحكام دينهم وقاضيا فيما وقع بينهم وناقلا إليهم ما يلزمهم عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه و سلم وهم مأمورون بقبول ما يخبرونهم به على نبيهم صلى الله عليه و سلم **وبعثه هؤلاء المذكورين مشهورة بنقل التواتر من كافر ومؤمن لا يشك فيها أحد من العلماء ولا من المسلمين ولا في أن بعثهم إنما كانت لما ذكرنا من المحال الباطل الممتنع أن يبعث إليهم رسول الله صلى الله عليه و سلم من لا تقوم عليهم الحجة بتبليغه ومن لا يلزمهم قبول ما علموهم من القرآن وأحكام الدين**

وما أفتوهم به في الشريعة ومن لا يجب عليهم الانقياد لما أخبروهم به من كل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه و سلم إذ لو كان ذلك لكانت بعثته لهم فضولا ولكان عليه السلام قائلا للمسلمين بعثت إليكم من لا يجب عليكم أن تقبلوا منه ما بلغكم عني ومن حكمكم ألا تلتفتوا إلى ما نقل إليكم عني وألا تسمعوا منه ما أخبركم به عني ومن قال بهذا فقد فارق الإسلام

وكذلك من نشأ في قرية أو مدينة ليس بها إلا مقرىء واحد أو محدث واحد أو مفت واحد فنقول لمن خالفنا ماذا تقولون أيلزمه إذا قرأ القرآن على ذلك المقرىء أن يؤمن بما أقرأه وأن يصدق بأنه كلام الله تعالى ويثبت على ذلك أم عليه أن يشك ولا يصدق بأنه كلام الله عز و جل ؟
فإن قالوا : يلزمه الإقرار بأنه كلام الله تعالى
قلنا : صدقتم فأي فرق بين نقلهم للقرآن وبين نقلهم لسائر السنن وكلاهما من عند الله تعالى وكلاهما فرض قبوله ؟
وإن قالوا : عليه أن يشك فيه حتى يلقى الكواف أتوا بعظيمة في الدين ، ونسألهم حينئذ فيمن لقي من ذلك اثنين أو ثلاثة أو أربعة فلا بد لهم من حد يقفون عنده من العدد فيكون قولهم سخريا وباطلا ودعوى بلا برهان أو يحيلوا على معدوم فيما لا يصح على قولهم قبول القرآن والدين إلا به وفي هذا إبطال للدين والقرآن جملة والمنع من اعتمادهما ونعوذ بالله من هذا ، وهكذا القول في وجوب طاعة من أخذ عن أولئك الرسل قرآنا أو سنة وبلغ ذلك إلى غيره ولأنها بلاد واسعة لا سبيل لكل واحد من أولئك الرسل إلى لقاء جميعهم من رجل وامرأة لكن يبلغ ويبلغ من بلغه هو وهكذا أبدا لئلا يقول جاهل هذا خصوص لأولئك الرسل))
إلى أن قال في (ص 121) : ((وهذا حين نأخذ إن شاء الله تعالى في إيراد البراهين على أن خبر الواحد العدل المتصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحكام الشريعة يوجب العلم ولا يجوز فيه البتة الكذب ولا الوهم فنقول وبالله تعالى التوفيق .
قال الله عز وجل عن نبيه صلى الله عليه وسلم : **{وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى}** وقال تعالى آمرا لنبيه عليه الصلاة والسلام أن يقول **{قل ما كنت بدعا من الرسل وما أدري ما يفعل بي ولا بكم إن أتبع إلا ما يوحى إلي وما أنا إلا نذير مبين}** وقال تعالى **{ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون}** وقال تعالى: **{ لتبين للناس ما نزل إليهم } فصح أن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم كله في الدين وحي من عند الله عز وجل لا شك في ذلك ولا خلاف بين أحد من أهل اللغة والشريعة في أن كل وحي نزل من عند الله تعالى فهو ذكر منزل فالوحي كله محفوظ بحفظ الله تعالى له بيقين وكل ما تكفل الله بحفظه فمضمون ألا يضيع منه وألا يحرف منه شيء أبدا تحريفا لا يأتي البيان ببطلانه إذ لو جاز غير ذلك لكان كلام الله تعالى كذبا وضمانه خائسا وهذا لا يخطر ببال ذي مسكة عقل فوجب أن الذي أتانا به محمد صلى الله عليه وسلم محفوظ بتولي الله تعالى حفظه مبلغ كما** هو إلى كل ما طلبه مما يأتي أبدا إلى انقضاء الدنيا قال تعالى:**{ لأنذركم به ومن بلغ }**

فإذ ذلك كذلك **فبالضروري ندري أنه لا سبيل البتة إلى ضياع شيء قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدين ولا سبيل البتة إلى أن يختلط به باطل موضوع اختلاطا لا يتميز عن أحد من الناس**

بيقين إذ لو جاز ذلك لكان الذكر غير محفوظ ولكان قول الله تعالى {إنا نحن نزلنا لذكر وإنا له لحافظون} كذبا ووعدا مخلفا وهذا لا يقوله مسلم ...

فإذا كان بيانه عليه السلام لذلك المجمل غير محفوظ ولا مضمون سلامته مما ليس منه فقد بطل الانتفاع بنص القرآن ، فبطلت أكثر الشرائع المفترضة علينا فيه فإذا لم ندر صحيح مراد الله تعالى منها فما أخطأ فيه المخطىء أو تعمد فيه الكذب الكاذب ـ ومعاذ الله من هذا ـ

وأيضا فنقول لمن قال إن خبر الواحد العدل عن مثله مبلغا إلى النبي صلى الله عليه وسلم لا يوجب العلم وإنما يجوز فيه الكذب والوهم وأنه غير مضمون الحفظ : أخبرونا هل يمكن عندكم أن تكون شريعة فرض أو تحريم أتى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ومات وهي باقية لازمة للمسلمين غير منسوخة فجهلت حتى لا يعملها علم يقين أحد من أهل الإسلام في العالم أبدا ؟ وهل يمكن عندكم أن يكون حكم موضوع بالكذب أو بخطأ بالوهم قد جاز ومضى واختلط بأحكام الشريعة اختلاطا لا يجوز أن يميزه أحد من أهل الإسلام في العالم أبدا أم لا يمكن عندكم شيء من هذين الوجهين ؟

فإن قالوا : لا يمكنان أبدا بل قد أمنا ذلك ، صاروا إلى قولنا وقطعوا أن كل خبر رواه الثقة عن الثقة مسندا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الديانة فإنه حق قد قاله عليه السلام كما هو وأنه يوجب العلم ونقطع بصحته ولا يجوز أن يختلط به خبر موضوع أو موهوم فيه لم يقله رسول الله صلى الله عليه وسلم قط اختلاطا لا يتميز فيه الباطل من الحق أبدا .

وإن قالوا : بل كل ذلك ممكن ، **كانوا قد حكموا بأن الدين دين الإسلام قد فسد وبطل أكثره واختلط ما أمر الله تعالى به مع ما لم يأمر به اختلاطا لا يميزه أحد أبدا وأنهم لا يدرون أبدا ما أمرهم به الله تعالى مما لم يأمرهم به ولا ما وضعه الكاذبون والمستخفون مما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بالظن الذي هو أكذب الحديث والذي لا يغني من الحق شيئا وهذا انسلاخ من الإسلام وهدم للدين وتشكيك في الشرائع .**

ثم نقول لهم : أخبرونا إن كان ذلك كله ممكنا عندكم ، فهل أمركم الله تعالى بالعمل بما رواه الثقات مسندا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لم يأمركم بالعمل به ؟

ولا بد من أحدهما ، فإن قالوا : لم يأمرنا الله تعالى بذلك لحقوا بالمعتزلة وسيأتي جوابهم على هذا القول إن شاء الله تعالى .

وإن قالوا : بل أمرنا الله تعالى بالعمل بذلك ، قلنا لهم : فقد قلتم إن الله تعالى أمركم بالعمل في دينه بما لم يأمركم به مما وضعه الكذابون وأخطأ فيه الواهمون وأمركم بأن تنسبوا إليه تعالى وإلى نبيه صلى الله عليه وسلم ما لم يأتكم به قط وما لم يقله الله تعالى قط ولا رسوله صلى الله عليه وسلم وهذا قطع بأنه عز وجل أمر بالكذب عليه وافترض العمل بالباطل وبما ليس من الدين وبما شرع الكذابون مما لم يأذن به الله تعالى وهذا عظيم جدا لا يستجيز القول به مسلم .

ثم نسألهم عما قالوا : إنه ممكن من سقوط بعض ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحكم في الدين بإيجاب أو تحريم حتى لا يوجد عند أحد هل بقي علينا العمل به أم سقط عنا ولا بد من أحدهما ؟

فإن قالوا : بل هو باق علينا ، قلنا لهم : كيف يلزمنا العمل بما لا ندري وبما لم يبلغنا ولا يبلغنا أبدا وهذا هو تحميل الإصر والحرج والعسر الذي قد آمننا الله تعالى منه .

وإن قالوا : بل سقط عنا العمل به ، قلنا لهم : فقد أجزتم نسخ شرائع من شرائع الإسلام مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي محكمة ثابتة لازمة فأخبرونا من الذي نسخها وأبطلها وقد مات صلى الله عليه وسلم وهي لازمة لنا غير منسوخة وهذا خلاف الإسلام والخروج منه جملة ؟

فإن قالوا : لا يجوز أن يسقط حكم شريعة مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو لازم لنا ولم ينسخ .

قلنا لهم : فمن أين أجزتم هذا النوع من الحفظ في الشريعة ولم تجيزوا تمام الحفظ للشريعة في ألا يختلط بها باطل لم يأمر الله تعالى به قط اختلاطا لا يتميز معه الحق الذي أمر الله تعالى به من الباطل الذي لم يأمر به تعالى قط وهذا لا مخلص لهم منه ولا فرق بين من منع من سقوط شريعة حق وأجاز اختلاطها بالباطل وبين من منع من اختلاط الحق في الشريعة بالباطل وأجاز سقوط شريعة حق وكل هذا باطل لا يجوز البتة وممتنع قد أمنا كونه ولله الحمد .

وإذا صح هذا فقد ثبت يقينا أن خبر الواحد العدل عن مثله مبلغا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حق مقطوع به موجب للعمل والعلم معا ...

وأيضا فإن الله تعالى قال :**{ قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون}** ، وقال تعالى :**{ إن**

يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جآءهم من ربهم الهدى} ، وقال تعالى : **{ إن الظن لا يغني من الحق شيئا }** ، وقال تعالى ذاما لقوم قالوا : **{ إن نظن إلا ظنا وما نحن بمستيقنين}** ، وقال تعالى **{ قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا إن تتبعون إلا الظن وإن أنتم إلا تخرصون}** .

وقد صح أن الله تعالى افترض علينا العمل بخبر الواحد الثقة عن مثله مبلغا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن نقول أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا ، وقال عليه السلام كذا ، وفعل عليه السلام كذا ، وحرم القول في دينه بالظن وحرم تعالى أن نقول عليه إلا بعلم فلو كان الخبر المذكور يجوز فيه الكذب أو الوهم لكنا قد أمرنا الله تعالى بأن نقول عليه ما لا نعلم ولكان تعالى قد أوجب علينا الحكم في الدين بالظن الذي لا نتيقنه والذي هو الباطل الذي لا يغني من الحق شيئا والذي هو غير الهدى الذي جاءنا من عند الله تعالى وهذا هو الكذب والإفك والباطل الذي لا يحل القول به والذي حرم الله تعالى علينا أن نقول به وبالتخرص المحرم **فصح يقينا أن الخبر المذكور حق مقطوع على غيبه موجب للعلم والعمل معا وبالله تعالى التوفيق وصار كل من يقول بإيجاب العمل بخبر الواحد وأنه مع ذلك ظن لا يقطع بصحة غيبه ولا يوجب العلم قائلا بأن الله تعالى تعبدنا أن نقول عليه تعالى ما ليس لنا به علم وأن نحكم في ديننا بالظن الذي قد حرم تعالى علينا أن نحكم به في الدين وهذا عظيم جدا))**

فهذه بعض النقولات المختصرة اليسيرة من كلام العلامة ابن حزم ـ رحمه الله ـ ، وإن كانت كبيرة في معناها وبيانها المتمثل في هتك تلك العبارة البائرة ، وإلا فابن حزم قد أطال وأجاد في حصد تلك الضلالة وأفاد في بيان فظاعة قبحها بما يكفي ويشفي فليرجع إلى الأصل .

وقال الإمام ربيع المدخلي ـ حفظه الله ـ في كتابه (حجية خبر الآحاد) (ص 95 ـ 97) عند بيان ودحض شبهة محمد صدقي : **" لم يبلغوها للأمم بالتواتر مع علمهم بأن اتباع الظن غير جائز في الإسلام إلا لضرورة "** .

((الجواب: أنهم بلغوها على أحسن وجوه البلاغ، والمبلغ الواحد منهم أحفظ وأصدق وأوثق عند الناس من عشرات ومئات من الجهمية والمعتزلة والخوارج وتلاميذ المستشرقين الذين يشترطون التواتر في التبليغ وقيام الحجة، وما جاءوا بهذه الشروط إلا لهدم الإسلام لا حفاظاً عليه.

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قال الله له **:{ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ }**[المائدة:67]،كان يكتفي بإرسال الأفراد من أصحابه الأمناء دعاة ومبلغين عنه القرآن والسنة، وكان الناس عربهم وعجمهم يقبلون ويصدقون بكل ما جاءهم به هؤلاء الأفراد لا يشكون في شيء مما بلغهم به كل واحد بمفرده والناس على اختلاف شعوبهم ومللهم لهم

عقول وفطر ومدارك ومع ذلك لم يكذبوا هؤلاء الأفراد ولا شكوا في صدقهم وأحقية ما بلغوهم، لأنه لم يكن قد نشأ فيهم الفكر الجهمي والمعتزلي والإستشراقي .

ولم يكن الواحد من المبلغين يعتقد أنه يبلغ الناس الظنون وإنما يعتقد أنه يبلغ العلم الحق الذي تقوم به الحجة على المبلَّغين، وهذا الاعتقاد نفسه متوفر عند المبلغين من التابعين -يعني لا يعتبرون ما يبلغهم ظنوناً- ويبلغه الثقات والمأمونون إلى غيرهم على أساس أن ما يبلغونه حجة توجب العلم والعمل.

ولما ظهر هذا المذهب المخترع المبتدع حاربه أهل العلم وقمعوه بالحجج والبراهين، لأنه مذهب فاسد يفسد العقول ويفسد على الناس حياتهم ودينهم ويقتضي تعطيل تجاراتهم وسائر معاملاتهم ومناكحهم ومطاعمهم ومشاربهم ويبث الشكوك فيما يقوله المعلمون وطلابهم والأزواج وزوجاتهم والأبناء وآباؤهم والمرضى وأطباؤهم.

اعرض هذا المذهب على الشركات والتجار، والأطباء والمهندسين والإعلاميين، والزراع، والصناع، هل سيقبلونه ويعيدون بناء حياتهم كلها على أساسه أو سيديرون له ظهورهم وسيدركون أن تطبيقه سيعطل حياتهم ويوقف سير عجلة الحياة في كل الميادين؟.

لماذا تُشَنُّ الحرب على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحدها من بين سائر العلوم والفنون والأديان الفاسدة؟.

مع أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حظيت من الحياطة والحفاظ عليها والعناية الفائقة والشروط القوية بما لم يحظ بعشر معشاره أي علم أو فن من الفنون.

ولقيت من المعاقل والحصون المنيعة ما يحميها من كل كيد ومكر أو شوب كذب أو خطأ ونسيان من ألوف ألوف الرجال الحفاظ الثقات الأمناء بعد رعاية الله وحفظه لها.

فهل يا ترى ضحايا البدع والخرافات من الجهمية والمعتزلة والخوارج وأفراخ المستشرقين أشد غيرة على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرسانها وحاملي لوائها وجنودها المخلصين؟ أو هو الجهل والهوى بل والكيد لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؟.))

<u>الثانية</u> : قال العلامة الشاطبي في (الموافقات) (4 / 296) : **((إن السنة إما بيان للكتاب، أو زيادة على ذلك، فإن كان بياناً؛ فهو ثان على المبين في الاعتبار، إذ يلزم من سقوط المبين سقوط البيان، ولا يلزم من سقوط البيان سقوط المبين، وما شأنه هذا؛ فهو أولى في التقدم، وإن لم يكن بياناً؛ فلا يعتبر إلا بعد أن لا يوجد في الكتاب، وذلك دليل على تقدم و اعتبار الكتاب .))**

أقول :
هذه المقولة من الإمام الشاطبي ـ رحمه الله ـ من التكلفات والمعتصرات التي الشريعة في غنى عنها ، بل إنها لتتقزز وتشمئز منها بسبب ما يتولد منها من البلاوي ، وحيث أنها ذريعة لتوهين من مرتبة السنة التي هي أصل من أصول الشريعة ، التي جاء بها الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإن كنا نعذر الشاطبي ومن كان في منزلته فيها ، ونجزم أنهم ما أرادوا بها إلا الخير لما قد عرف عنهم من خدمة السنة خدمة عظيمة والدفاع عنها ، ولكن كم من مريد الخير لن يصبه ، ومن ينجو من العثرات والهفوات ، فلنا والحالة هذه أن نحفظ كرامتهم ونرد ونبين ما تنطوي عليه هفواتهم من التشغيبات وخاصة إذا كانت تلك الهفوات ذريعة إلى الضلالات ، فلابد والحالة هذه من سد طرق مصدرها ، وإظهار الحق الذي يخمد نارها ، ويقطع دابر مثير شرها .
وعليه : فإن ما بينته و أوضحته من زيف الشبهة الأولى ، ما يكفي ويشفي في رد هذا التكلف والإسفاف ، وهو يغني عن إعادته ، إلا ما كان من التنبيه عليه للاعتكاف على معانيه المرضية وأصالته السنية ما يدفع ويدمر هذا الإسفاف .
ثم إن الذي ذكره الشاطبي هنا وجنح إليه ، فهو مخرج على رأيه وفهمه ليس له عليه دليل من الكتاب والسنة يعول عليه ، بل أهل العلم والتحقيق على خلاف ما هو عليه ، إذ جعلوهما ـ أي : الكتاب والسنة ـ في المرتبة واحدة من مستصعب أن يفرق بينهما ، **"فالسنة صنو القرآن، ومنزلة من عند الله (معنى)، ويشهد لما ذكرنا القرآن الكريم نفسه إذ يقول الله تعالى في حق نبيه عليه الصلاة والسلام: { وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى}[النجم : 3 ، 4]، والآية ـ كما ترى ـ صريحة في أن كلام الرسول وحديثه فيما يبلغ عن الله من التشريع ليس حديثاً عادياً ينطق به عليه الصلاة والسلام كما يشاء، ولكنه كلام ينطق به بوحي من الله، فأمره عليه الصلاة والسلام من أمر الله سبحانه، ونهيه من نهيه، وما أحله مثل ما أحل الله، وما حرَّمَه مثل ما حرَّمه الله وهكذا. "**[30]
ورحم الله الإمام الأوزاعي إذ يروي عن مكحول أنه قال : **((القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن))** [31]
قال الإمام الألباني ـ رحمه الله ـ في (منزلة السنة في الإسلام)(ص 6 ـ 7)

([30]) (الصفات الألهية)(ص 20) للعلامة محمد أمان بن علي الجامي ـ رحمه الله ـ
([31]) ذكره العلامة التبريزي في كتابه (الكافي في علوم الحديث)(ص 111)

((تعلمون جميعا أن الله تبارك وتعالى اصطفى محمدا صلى الله عليه وسلم بنبوته واختصه برسالته فأنزل عليه كتابه القرآن الكريم وأمره فيه في جملة ما أمره به أن يبينه للناس فقال تعالى : **{ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم }**[النحل : 44] . والذي أراه أن هذا البيان المذكور في هذه الآية الكريمة يشتمل على نوعين من البيان :

الأول : بيان اللفظ ونظمه وهو تبليغ القرآن وعدم كتمانه وأداؤه إلى الأمة كما أنزله الله تبارك وتعالى على قلبه صلى الله عليه وسلم وهو المراد بقوله تعالى :**{ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك}**[المائدة : 67] وقد قالت السيدة عائشة رضي الله عنها في حديث لها : **" ومن حدثكم أن محمدا كتم شيئا أمر بتبليغه فقد أعظم على الله الفرية . ثم تلت الآية المذكورة "** أخرجه الشيخان ، وفي رواية لمسلم : **" لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كاتما شيئا أمر بتبليغه لكتم قوله تعالى : { وإذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك واتق الله وتخفي في نفسك ما الله مبديه وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه }[الأحزاب : 37] "**

والآخر : بيان معنى اللفظ أو الجملة أو الآية الذي تحتاج الأمة إلى بيانه وأكثر ما يكون ذلك في الآيات المجملة أو العامة أو المطلقة فتأتي السنة فتوضح المجمل وتخصص العام وتقيد المطلق . وذلك يكون بقوله صلى الله عليه وسلم كما يكون بفعله وإقراره)) ا.هـ

فيتبن من نقلنا هذا أن أئمة الإسلام لم يغايروا بين القرآن والسنة من حيث هذه الحيثية ، أو أنهم جعلوا للقرآن مرتبة ما ليست للسنة لما قد وقفت عليه ـ يا أيها القارئ ـ من كلامهم ، وهم وإن ذكروا أنه هناك فروق بين القرآن والسنة ، لكن لم يذكروا أن مرتبة السنة متأخرة عن القرآن في الاعتبار وقوة الاستدلال ، بل قال العلامة محمد أمان الجامي ـ رحمه الله ـ في(الصفات الألهية) (20 ـ 21) : ((الفرق بين القرآن والسنة واضح كما يظهر مما ذكرنا آنفاً من حيثية واحدة، وهي أن القرآن كلام الله لفظه ومعناه، متعبد بتلاوته، ولا تصح الصلاة إلاّ به، وهو من المعجزات الخالدة لرسول الله عليه الصلاة والسلام، وقد أعجز بلغاء العرب وأقعدهم.

وأما السنة فهي من عند الله من حيث المعنى، وأما ألفاظها فمن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يتعبد بتلاوتها، ولا تصح الصلاة بها، وليست بمعجزة ويجوز روايتها بالمعنى بشروطها.

وأما من حيث ثبوت الأحكام بها، والاستدلال بها في فروع الشريعة وأصولها فلا فرق بين القرآن والسنة من هذه الحيثية، إذا ثبتت السنة عند أهلها بالطريقة المعروفة عندهم.

وأما الأحاديث القدسية - وإن كانت من عند الله لفظاً ومعنى - على خلاف في ذلك لأنهم مختلفون في تعريف الحديث القدسي- إلا أنها مثل الأحاديث النبوية في عدم التعبد بتلاوتها، وعدم

صحة الصلاة بها، وأما من حيث ثبوت الأحكام والعقائد بها فهي مثل القرآن والسنة الصحيحة على ما تقدم)) ا.هـ

وعليه فلنا الآن أن نناقش العلامة الشاطبي في قوله :**" إذ يلزم من سقوط المبين سقوط البيان، ولا يلزم من سقوط البيان سقوط المبين"**

أليس هذا إهدار مكانة السنة في الشريعة الإسلامية !؟ ومن قال بهذا القول من أهل القرون المفضلة ؟ ومن سبقه به من أئمة الحديث والأثر !؟

ثم نقول له : ماذا تقول لو أنه أتى حكم في السنة وبينت تفاصيله ولم يشير إليه القرآن أكان لك ولغيرك أن تترك هذه السنة وتسقطها ولا تعتبرها بحجية أن القرآن لم يأت ببيانها ويشير إليها !؟

فإنا لا نشك أن يقول هذا مسلم يحترم السنة ويتحاكم إليها !!

الثالثة : استدلال **بقول الله تعالى :{وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ}[القلم: 4] ، حيث فسرتها عائشة ـ رضي الله عنها ـ بأنه "كان خلقه القرآن"**[32] **، واقتصرت في خلقه على ذلك؛ فدل على أن قوله وفعله وإقراره راجع إلى القرآن؛ لأن الخلق محصور في هذه الأشياء .**[33]

أقول :

أنعم به وأكرم تفسير أمنا عائشة ـ رضي الله عنها ـ ، وأين تعارض بين تفسيرها وقول من قال : أن القرآن والسنة في مرتبة واحدة من حيث قوة الاستدلال والاعتبار ؟!

نعم عليه الصلاة والسلام خلقه القرآن والسنة، وهو كما قد جاء بالقرآن، فقد جاء أيضا بالسنة ، وفي تفسير عائشة ـ رضي الله عنها ـ نكتة لطيفة قل من يتنبه لها ألا وهي : **أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي هي أفعاله وأقواله وتقريراته لا تعارض القرآن أو تناقضه** [34]**، و يؤكد ذلك**

([32]) قال الشيخ الألباني في(الجامع الصغير)(1 / 895) : " صحيح " انظر حديث رقم : 4811 في صحيح الجامع

([33]) (الموافقات)(4 / 317)

([34]) وقد نبه على هذا العلامة عبدالرحمن المعلمي ـ رحمه الله ـ في (الأنوار الكاشفة)(ص 301) حيث قال : ((**أقول : خلقه صلى الله عليه وسلم يشمل جميع أحواله وأفعاله وأقواله، فرأت عائشة أنه لا يمكنها تفصيل ما تعلم من ذلك كله لذلك السائل، وعلمت أنه يقرأ القرآن وفيه تفصيل كثير من الأخلاق التي كانت من خلق النبي صلى الله عليه وسلم وإجمال الباقي فاحالته عليه، وقد عاد السائل فسألها عن هدي النبي صلى الله عليه وسلم في أعماله، فأخبرته. وفي ذلك وسائر أحاديث عائشة نفسها**

أن السلف الصالح قد فسر الآية بأنه على دين عظيم وهو الإسلام ولا يشك أحدا أن هذا يدخل فيه القرآن والسنة .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في (مجموع الفتاوى) (10 / 127)

((قَالَ تَعَالَى : **{ وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ } قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُيَيْنَة وَأَحْمَد بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ : عَلَى دِينٍ عَظِيمٍ وَفِي لَفْظٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : عَلَى دِينِ الْإِسْلَامِ** . وَكَذَلِكَ قَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : كَانَ خُلُقُهُ الْقُرْآنَ . وَكَذَلِكَ قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ : أَدَبُ الْقُرْآنِ هُوَ الْخُلُقُ الْعَظِيمُ)).

وبهذا يندرج ألفاظ تفسير عائشة وابن عباس ـ رضي الله عنهم ـ للآية تحت قاعدة : **((أنه قد يوجد في تفسير بعض الآيات أن يكون معناها في مجموع عبارات السلف لا في بعضها ، وذلك فيما كان من قبيل المشترك اللفظي أو المتواطئ اللفظي ، أو التعبير بألفاظ متقاربة للدلالة على معنى الآية ، فاقتصارك على قول من أقوالهم فيه إهدار للمعاني الأخرى))** [35]

الرابعة : استدلالهم بقول الله تعالى: **{إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}**[الحجر: 9].

قالوا : **يدل على أن الله تَكَفَّلَ بحفظ القرآن دُونَ السُّنَّةِ، ولو كانت دليلاً وَحُجَّةً كالقرآن لَتَكَفَّلَ بحفظها.**

أقول

قال العلامة ابن حزم ـ رحمه الله ـ في (الإحكام في أصول الأحكام)[36] عند معرض بيان هذه الشبهة وذلك حين قال : ((فإن قال قائل : إنما عنى تعالى بذلك القرآن وحده فهو الذي ضمن تعالى حفظه لسائر الوحي الذي ليس قرآنا ؟

قلنا له ـ وبالله تعالى التوفيق ـ : **هذه دعوى كاذبة مجردة من البرهان وتخصيص للذكر بلا دليل وما كان هكذا فهو باطل لقوله تعالى { قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين}** ، فصح أن لا برهان له على دعواه فليس بصادق فيها والذكر اسم واقع على كل ما أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم من قرآن أو من سنة وحي يبين بها القرآن وأيضا فإن الله تعالى يقول **{ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس**

ذكر أشياء كثيراً جداً لا يفهمها الناس من نص القرآن وإنما هي من بيان له بما فيه التفصيل والتخصيص والتقييد ونحو ذلك)) ا.هـ

([35]) انظر شرح (مقدمة في أصول التفسير)(ص 74) للعلامة محمد بازمول ـ حفظه الله ـ

([36]) (1/ 122)

ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون} فصح أنه عليه السلام مأمور ببيان القرآن للناس وفي القرآن مجمل كثير كالصلاة والزكاة والحج وغير ذلك مما لا نعلم ما ألزمنا الله تعالى فيه بلفظه لكن بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا كان بيانه عليه السلام لذلك المجمل غير محفوظ ولا مضمون سلامته مما ليس منه فقد بطل الانتفاع بنص القرآن فبطلت أكثر الشرائع المفترضة علينا فيه فإذا لم ندر صحيح مراد الله تعالى منها فما أخطأ فيه المخطيء أو تعمد فيه الكذب الكاذب ومعاذ الله من هذا .)) ا.هـ

وقال العلامة عبدالرحمن المعلمي ـ رحمه الله ـ في (الأنوار الكاشفة)(ص 89 ـ)

((أقول: نقل عبارات في هذا المعنى، وهو واقع في الجملة، ولكن المستشرقين والمنحرفين عن السنة يطولون في هذا ويهولون ويهملون ما يقابله، ومثلهم مثل من يحاول منع الناس من طلب الحقيقي الخالص من الأقوات والسمن والعسل والعقاقير والحرير والصوف والذهب والفضة واللؤلؤ والمسك والعنبر وغير ذلك بذكر ما وقع من التزوير والتلبيس والتدليس والغش في هذه الأشياء، ويطيل في ذلك. والعاقل يعلم أن الحقيقي الخالص من هذه الأشياء لم يرفع من الأرض، وأن في أصحابها وتجارها أهل صدق وأمانة، وأن في الناس أهل خبرة ومهارة يميزون الحقيقي الخالص من غيره فلا يكاد يدخل الضرر إلا على من لا يرجع إلى أهل الخبرة من جاهل ومقصر ومن لا يبالي ما أخذ، والمؤمن يعلم أن هذه ثمرة عناية الله عز وجل بعباده في دنياهم، فما الظن بعنايته بدينهم؟ لابد أن تكون أتم وأبلغ، ومن تتبع الواقع وتدبره وأنعم النظر تبين له ذلك غاية البيان .

أما الصحابة فقد زكاهم الله في كتابه وعلى لسان رسوله، والأحاديث إنما ثبتت من رواية من زكاه الله ورسوله عينا، أو لا ريب في دخوله فيمن زكاه الله ورسوله جملة.

نعم جاءت أحاديث قليلة عن بعض من قد يمكن الشك فيه، لكن أركان الدين من سلف هذه الأمة تدبروا أحاديث هذا الضرب واعتبروها، فوجدوها قد ثبتت هي أو معناها برواية غيرهم، وبعد طول البحث والتحقيق تبين لأئمة السنة أن الصحابة كلهم عدول في الرواية، وسيأتي مزيد لهذا في فصل " عدالة الصحابة " .

وأما التابعون فعامة من وثقه الأئمة منهم ممن كثرت أحاديثه هم ممن زكاه الصحابة ثم زكاه أقرانه من خيار التابعين،ثم اعتبر الأئمة أحاديثه وكيف حدث بها في الأوقات المتفاوتة، واعتبروا أحاديثه بأحاديث غيره من الثقات، فاتضح لهم بذلك كله صدقه وأمانته وضبطه ، وهكذا من بعدهم

وكان أهل العلم يشددون في اختيار الرواة أبلغ التشديد، جاء عن بعضهم - أظنه الحسن بن صالح بن حي- أنه قال: كنا إذا أردنا أن نسمع الحديث من رجل سألنا عن حاله حتى يقال: أتريدون أن

تزوجوه؟ وجاء جماعة إلى شيخ ليسمعوا منه فرأوه خارجاً وقد انفلتت بغلته وهو يحاول إمساكها وبيده مخلاة يريها إياها، فلاحظوا أن المخلاة فارغة، فرجعوا ولم يسمعوا منه ، قالوا هذا يكذب على البغلة فلا نأمن أن يكذب في الحديث. وذكروا أن شعبة كان يتمنى لقاء رجل مشهور ليسمع منه. فلما جاءه وجده يشتري شيئاً ويسترجح في الميزان ، فامتنع شعبة من السماع منه ، وتجد عدة نظائر لهذا ونحوه في كفاية الخطيب (ص110-114) ، وكان عامة علماء القرون الأولى وهي قرون الحديث مقاطعين للخلفاء والأمراء، حتى كان أكثرهم لا يقبل عطاء الخلفاء والأمراء ولا يرضى بتولي القضاء، ومنهم من كان الخلفاء يطلبونهم ليكونوا بحضرتهم ينشرون العلم ، فلا يستجيبون، بل يفرون ويستترون ، وكان أئمة النقد لا يكادون يوثقون محدثاً يداخل الأمراء أو يتولى لهم شيئاً، وقد جرحوا بذلك كثيراً من الرواة ولم يوثقوا ممن داخل الأمراء إلا أفراد علم الأئمة يقيناً سلامة دينهم وأنه لا مغمز فيهم البتة ، وكان محمد بن بشر الزنبري محدثاً يسمع منه الناس، فاتفق أن خرج أمير البلد لسفر فخرج الزنبري يشيعه، فنقم أهل الحديث عليه ذلك وأهانوه ومزقوا ما كان كتبوا عنه ، وكثيراً ما كانوا يكذبون الرجل ويتركون حديثه لخبر واحد يتهمون فيه ، وتجد من هذا كثيراً في ميزان الذهبي وغيره ، وكذلك إذا سمعوه حدث بحديث ثم حدث به بعد مدة على وجه ينافي الوجه الأول، وفي الكفاية (ص113) عن شعبة قال :" سمعت من طلحة بن مصرف حديثاً واحداً وكنت كلما مررت به سألته عنه.. أردت أن أنظر إلى حفظه، فإن غير فيه شيئاً تركته " ، وكان أحدهم يقضي الشهر والشهرين يتنقل في البلدان يتتبع رواية حديث واحد كما وقع لشعبة في حديث عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر، وكما وقع لغيره في الحديث الطويل في فضائل السور، **ومن تتبع كتب التراجم وكتب العلل بان له من جدهم واجتهادهم ما يحير العقول ، وكان كثير من الناس يحضرون أولادهم مجالس السماع في صغرهم ليتعودوا ذلك ثم يكبر أحدهم فيأخذ في السماع في بلده ، ثم يسافر إلى الأقطار ويتحمل السفر الطويل والمشاق الشديدة، وقد لا يكون معه إلا جراب من خبز يابس يحمله على ظهره، يصبح فيأخذ كسرة ويبلها بالماء ويأكلها ثم يغدو للسماع، ولهم في هذا قصص كثيرة، فلا يزال أحدهم يطلب ويكتب إلى أن تبلغ سنة الثلاثين أو نحوها فكون أمنيته من الحياة أن يقبله علماء الحديث ويأذنوا للناس أن يسمعوا منه، وقد عرف أنهم إن اتهموه في حديث واحد أسقطوا حديثه وضاع مجهوده طول عمره وربح سوء السمعة واحتقار الناس**، وتجد جماعة من ذرية أكابر الصحابة قد جرحهم الأئمة، وتجدهم سكتوا عن الخلفاء العباسيين وأعمامهم لم يرووا عنهم شيئاً مع أنهم قد كانوا يروون أحاديث، ومن تتبع أخبارهم وأحوالهم لم يعجب من غلبة الصدق على الرواة في تلك القرون بل يعجب من وجود كذابين منهم

ومن تتبع تشدد الأئمة في النقد ليعجب من كثرة من جرحوه وأسقطوا حديثه، بل يعجب من سلامة كثير من الرواة وتوثيقهم لهم مع ذلك التشدد وبالجملة فهذا الباب يحتمل كتاباً مستقلاً ، **وأرجو أن يكون فيما ذكرته ما يدفع ما يرمي إليه المستشرقون وأتباعهم بإفاضتهم في ذكر الوضع من تشكيك المسلمين في دينهم وإيهامهم أن الله تعالى أخل بما تكفل به من حفظ دينه، وأن سلف الأمة لم يقوموا بما عليهم أو عجزوا عنه فاختلط الحق بالباطل، ولم يبق سبيل إلى تمييزه ، كلا بل حجة الله تعالى لم تزل ولن تزال قائمة، وسبيل الحق مفتوحاً لمن يريد أن يسلكه ولله الحمد ، وفي تهذيب التهذيب (152:1) :" قال إسحاق بن إبراهيم: أخذ الرشيد زنديقاً فأراد قتله، فقال: أين أنت من ألف حديث وضعتها؟ فقال له: أين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري وابن المبارك ينخلانها حرفاً حرفاً "، وفي فتح المغيث (ص109): "قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال:تعيش لها الجهابذة،{ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون }**)) ا.هـ

الخامسة: استدلالهم بحديث معاذ بن جبل ـ رضي الله عنه ـ : **أن النبي صلى الله عليه وسلم حين بعثه إلى اليمن قال له :« كيف تقضي إذا عرض لك قضاء ؟ قال : أقضي بما في كتاب الله . قال : فإن لم يكن في كتاب الله ؟ قال : بسنة رسول الله ، قال : فإن لم يكن في سنة رسول الله ؟ قال : أجتهد رأيي لا آلو »** الحديث.[37]

أقول :

هذا الحديث ليس لهم فيه حجة لضعفه ، وليس بمثله تبنى الأحكام ويعارض به الأصول ،وأهل العلم في مثل هذا يقولون : " أثبت العرش ثم انقش"

قال الإمام عبدالرحمن بن مهدي ((لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إليّ من أن أكتب حديثا ليس عندي)) [38]

وقال الإمام محمد بن إسماعيل البخاري سمعت علي بن المديني يقول : ((التفقه في معاني الحديث نصف العلم ومعرفة الرجال نصف العلم)) [39]

([37]) (الموافقات)(4 / 298 ـ 308)

([38]) (العلل ـ ط الدباسي) لابن أبي حاتم (1/ 195) انظر (التعليقات الرضية على المنظومة البيقونية)(ص 205) للشيخ عبدالله البخاري ـ حفظه الله ـ

([39]) (الحد الفاصل) (320) ، (الجامع لأخلاق الراوي)(2 / 211)

وقد أبان عن علة هذا الحديث وما هو عليه من الضعف المحدث ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ ، حيث قال في (سلسلة الأحاديث الضعيفة)(2 / 284) : ((ولا يهولنك اشتهار هذا الحديث عن علماء الأصول ، واحتجاجهم به في إثبات القياس ، فإن أكثرهم لا معرفة عندهم بالحديث ورجاله ، ولا تمييز لديهم

بين صحيحه وسقيمه ، شأنهم في ذلك شأن الفقهاء بالفروع ، إلا قليلا منهم ، وقد مر بك كلام إمام الحرمين في هذا الحديث - وهو من هو في العلم بالأصول والفروع ، فماذا يقال عن غيره ممن لا يساويه في ذلك بل لا يدانيه ، كما رأت نقد الحافظ ابن طاهر إياه ، ثم الحافظ ابن حجر من بعده ، مع إنكاره على ابن طاهر سوء تعبيره في نقده ....

وأقول أخيرا : إن وصف الرجل بما فيه ليس من الغض منه في شيء ، بل ذلك من باب النصح للمسلمين ، وبسبب تجاهل هذه الحقيقة صار عامة المسلمين لا يفرقون بين الفقيه والمحدث ، فيتوهمون أن كل فقيه محدث ، ويستغربون أشد الاستغراب حين يقال لهم الحديث الفلاني ضعيف عند المحدثين وإن احتج به الفقهاء ، والأمثلة على ذلك كثيرة جدا ، تجدها مبثوثة في تضاعيف هذه " السلسلة " ، وحسبك الآن هذا الحديث الذي بين يديك .

وجملة القول أن الحديث لا يصح إسناده لإرساله ، وجهالة راويه الحارث بن عمرو ، فمن كان عنده من المعرفة بهذا العلم الشريف ، وتبين له ذلك فبها ، وإلا فحسبه أن يستحضر أسماء الأئمة الذين صرحوا بتضعيفه ، فيزول الشك من قلبه ، وها أنا ذا أسردها وأقربها إلى القراء الكرام :

1 - البخاري .

2 - الترمذي .

3 - العقيلي .

4 - الدارقطني .

5 - ابن حزم .

6 - ابن طاهر .

7 - ابن الجوزي .

8 - الذهبي

9 ـ السبكي

10 - ابن حجر كل هؤلاء - وغيرهم ممن لا نستحضرهم - قد ضعفوا هذا الحديث ، ولن يضل بإذن الله من اهتدى بهديهم ، كيف وهم أولى الناس بالقول المأثور :" هم القوم لا يشقى جليسهم "

هذا ولما أنكر ابن الجوزي صحة الحديث أتبع ذلك قوله : " وإن كان معناه صحيحا " كما تقدم .
فأقول : هو صحيح المعنى فيما يتعلق بالاجتهاد عند فقدان النص ، وهذا مما لا خلاف فيه ، ولكنه ليس صحيح المعنى عندي فيما يتعلق بتصنيف السنة مع القرآن وإنزاله إياه معه ، منزلة الاجتهاد منهما . فكما أنه لا يجوز الاجتهاد مع وجود النص في الكتاب والسنة ، فكذلك لا يأخذ بالسنة إلا إذا لم يجد في الكتاب .
وهذا التفريق بينهما مما لا يقول به مسلم بل الواجب النظر في الكتاب والسنة معا وعدم التفريق بينهما ، لما علم من أن السنة تبين مجمل القرآن ، وتقيد مطلقه ، وتخصص عمومه كما هو معلوم .
ومن رام الزيادة في بيان هذا فعليه برسالتي" منزلة السنة في الإسلام وبيان أنه لا يستغنى عنها بالقرآن " وهي مطبوعة ، وهي الرسالة الرابعة من " رسائل الدعوة السلفية "
والله ولي التوفيق .)) ا.هـ

السادسة : استدلالهم بأثر عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ أنه كتب إلى شريح: **"إذا أتاك أمر، فاقض بما في كتاب الله، فإن أتاك ما ليس في كتاب الله ، فاقض بما سن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم....." إلخ** ، وبمثل أيضا ما جاء عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ أنه قال : **"من عرض له منكم قضاء ، فليقض بما في كتاب الله، فإن جاءه ما ليس في كتاب الله ، فليقض بما قضى به نبيه صلى الله عليه وسلم"** [40] ونحو ذلك ما جاء عن الصحابة الكرام والأئمة الأعلام
أقول :
لا يفهم من آثار أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم هذه وما كان في بابها أن للقرآن من الاعتبار وقوة الاستدلال والتقدم في المرتبة ما ليست لسنة محمد صلى الله عليه وسلم ، حاشاهم من ذلك رضي الله عنهم ، وهم أنزه وأرفع من أن يتصور منهم هذا أو يخطر ببالهم ، وما واقعة الردة واستدلال أبوبكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ بالسنة في شأنها وإقرار الصحابة الكرام له ومنهم عمر رضي الله عنهم ، لهو أكبر شاهد ودليل على اكتفائهم بحجيتها واعتبارها ، وأن لها من قوة الاستدلال والتقدم ما للقرآن ، وأيضا موقف ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ من القدرية ورده عليهم بالسنة مع وجود النص من القرآن ، ليكفي في توضيح ما نحن في صدد تقريره وتبيانه من اعتبار منزلة السنة مع القرآن وأنها صنو له ولله الحمد والمنة على توفيقه .

---
(40) (الموافقات)(4 /306 ـ 307)

وكل ما في الأمر أنه يحمل كلامهم هذا وما كان في معناه من الإرشاد ، أن القرآن الكريم ظاهر ومتيسر على الأمة وبأيدي الناس جميعا يتيسر ويستطاع الرجوع إليه والنظر فيه، بخلاف السنة فقد تكون عند البعض وتخفى على البعض ، ويعلم منها هذا ما لا يعلمه الأخر[41] ، وإلا فالناظر في القرآن والحالة هذه لا يستغني عن السنة ولابد .

قال الإمام الألباني ـ رحمه الله ـ في (منزلة السنة في الإسلام)(ص 22)

((إن حديث معاذ هذا يضع للحاكم منهجا في الحكم على ثلاث مراحل لا يجوز أن يبحث عن الحكم في الرأي إلا بعد أن لا يجده في السنة ولا في السنة إلا بعد أن لا يجده في القرآن ، وهو بالنسبة للرأي منهج صحيح لدى كافة العلماء وكذلك قالوا : إذا ورد الأثر بطل النظر .

ولكنه بالنسبة للسنة ليس صحيحا لأن السنة حاكمة على كتاب الله ومبينة له فيجب أن يبحث عن الحكم في السنة ولو ظن وجوده في الكتاب لما ذكرنا فليست السنة مع القرآن كالرأي مع السنة كلا ثم كلا بل يجب اعتبار الكتاب والسنة مصدرا واحدا لا فصل بينهما أبدا كما أشار إلى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم :" ألا إني أتيت القرآن ومثله معه " يعني السنة وقوله :" لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض"

فالتصنيف المذكور بينهما غير صحيح لأنه يقتضي التفريق بينهما وهذا باطل لما سبق بيانه)) ا.هـ

وليعلم أن القول بترتيب الأدلة في الاستدلال : القرآن ثم السنة يستصعب أن نجعله قاعدة مطردة في استدلال وقضاء الصحابة رضي الله عنهم ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في (مجموع الفتاوى)(19 / 198 ـ 200) : ((.. وَدَلَالَاتُ النُّصُوصِ قَدْ تَكُونُ خَفِيَّةً فَخَصَّ اللَّهُ بِفَهْمِهِنَّ بَعْضَ النَّاسِ كَمَا قَالَ عَلِيٌّ : إلَّا فَهْمًا يُؤْتِيه اللَّهُ عَبْدًا فِي كِتَابِهِ . وَقَدْ يَكُونُ النَّصُّ بَيِّنًا وَيُذْهِلُ الْمُجْتَهِدُ عَنْهُ كَتَيَمُّمِ الْجُنُبِ فَإِنَّهُ بَيَّنَ فِي الْقُرْآنِ فِي آيَتَيْنِ وَلَمَّا احْتَجَّ أَبُو مُوسَى عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ

([41]) قد ذكر هذا العلامة المحدث عبدالمحسن العباد ـ حفظه الله ـ في شرحه (سنن النسائي) (ش : 678 / د : 43)

ومما نبه عليه أيضا العلامة عبدالرحمن المعلمي ـ رحمه الله ـ في (الأنوار الكاشفة)(ص 301) حيث قال عند رده على أبي رية في استدلاله بأثر عائشة ـ رضي الله عنها ـ "كان خلقه القرآن " باكتفاء بحجية القرآن دون السنة : **((أقول : خلقه صلى الله عليه وسلم يشمل جميع أحواله وأفعاله وأقواله، فرأت عائشة أنه لا يمكنها تفصيل ما تعلم من ذلك كله لذلك السائل، وعلمت أنه يقرأ القرآن وفيه تفصيل كثير من الأخلاق التي كانت من خلق النبي صلى الله عليه وسلم وإجمال الباقي فأحالته عليه))**

بِذَلِكَ قَالَ : الْحَاضِرُ : مَا دَرَى عَبْدُ اللَّهِ مَا يَقُولُ إلَّا أَنَّهُ قَالَ : لَوْ أَرْخَصْنَا لَهُمْ فِي هَذَا لَأَوْشَكَ أَحَدُهُمْ إذَا وَجَدَ الْمَرْءُ الْبَرْدَ أَنْ يَتَيَمَّمَ .....

بَلْ كَانَ كُلٌّ مِنْهُمْ يَتَكَلَّمُ بِحَسَبِ مَا عِنْدَهُ مِنْ الْعِلْمِ فَمَنْ رَأَى دَلَالَةَ الْكِتَابِ ذَكَرَهَا وَمَنْ رَأَى دَلَالَةَ الْمِيزَانِ ذَكَرَهَا وَالدَّلَائِلُ الصَّحِيحَةُ لَا تَتَنَاقَضُ لَكِنْ قَدْ يَخْفَى وَجْهُ اتِّفَاقِهَا أَوْ ضَعْفُ أَحَدِهَا عَلَى بَعْضِ الْعُلَمَاءِ . وَلِلصَّحَابَةِ فَهْمٌ فِي الْقُرْآنِ يَخْفَى عَلَى أَكْثَرِ الْمُتَأَخِّرِينَ كَمَا أَنَّ لَهُمْ مَعْرِفَةً بِأُمُورِ مِنْ السُّنَّةِ وَأَحْوَالُ الرَّسُولِ لَا يَعْرِفُهَا أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ فَإِنَّهُمْ شَهِدُوا الرَّسُولَ وَالتَّنْزِيلَ وَعَايَنُوا الرَّسُولَ وَعَرَفُوا مِنْ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ وَأَحْوَالِهِ مِمَّا يَسْتَدِلُّونَ بِهِ عَلَى مُرَادِهِمْ مَا لَمْ يَعْرِفْهُ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ الَّذِينَ لَمْ يَعْرِفُوا ذَلِكَ فَطَلَبُوا الْحُكْمَ مَا اعْتَقَدُوا مِنْ إجْمَاعٍ أَوْ قِيَاسٍ .)) ا.هـ

قلت (بشير) : فإذا كان كذلك فدعونا من هذا التكلف والتحامل والخروج عن طريقتهم التي كانوا عليها ـ رضي الله عنهم ـ ،وصدق من قال :" لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح أولها " .

فهذا بعض ما أرغد وأزبد به أعداء السنة (42) من الشبه والترهات للتشكيك في حجية السنة وإهدار ما لديها من المكانة الرفيعة و المنزلة العالية في الاعتبار وقوة الاستدلال مثل ما للقرآن، ولا نكاد نعلم أن لهم فيما ذهبوا إليه سلفا من الصحابة الكرام وأئمة الحديث العظام ، اللهم إلا أن يكون أهل البدع والأهواء والمستشرقون ، وهي شنشنة نعرفها من أخزم .

ولا يخفى على الحصيف أن المستشرقين يحملون الضغن للإسلام والمسلمين وأنهم نفثوا سمومهم في بحوث ادعوا أنها حرة نزيهة ـ وما هي في النزاهة في شيء ـ وأن من مقاصدهم تقويض صرح الإسلام الشامخ وذلك بتقويض دعامتيه القرآن والسنة ، وأنهم لما عز عليهم التشكيك في القرآن ـ على كثرة ما حاولوا ـ ركزوا معظم جهودهم في السنة بحجة عدم تواترها في تفصيلها ، فلبسوا الأمر على بعض الناس حتى كان من أثر ذلك ما يطلع علينا بعض الباحثين في الأحاديث النبوية من

(42) حاشا المحاور أن نظن به هذا الظن ، وإنما لفظه الذي تلفظ به ذريعة إلى شبههم وكان أولى به ، بل كان ينبغي عليه في تقرير هذه العقيدة العظيمة أن يقررها بالألفاظ المطابقة للكتاب والسنة ، وصدق شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ إذ يقول في (مجموع الفتاوى) (7 / 394) : ((.. اللَّفْظَ الْمُطَابِقَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ هُوَ الصَّوَابُ فَلَيْسَ لِأَحَدِ أَنْ يَقُولَ بِخِلَافِ قَوْلِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ لَا سِيَّمَا وَقَدْ صَارَ ذَلِكَ ذَرِيعَةً إلَى بِدَعِ أَهْلِ الْكَلَامِ .. وَغَيْرِهِمْ ... فَصَارَ ذَلِكَ الْخَطَأُ الْيَسِيرُ فِي اللَّفْظِ سَبَبًا لِخَطَأٍ عَظِيمٍ فِي الْعَقَائِدِ وَالْأَعْمَالِ ..)) ا.هـ

الحين إلى الحين من الآراء مبسترة جائرة ويشهد الله أنها مصنوعة في معامل المستشرقين ، ثم استوردها هؤلاء فيما استوردوا من أفكار وادعوها لأنفسهم زورا وبهتانا"[43] .

قد يقول القائل : إن ما رمت إلى رده وإسقاطه وتشنيع على أهله قد قال به بعض أهل العلم والأئمة الفطاحل ، وأن كلامهم في ذلك واضح بين في تقديم القرآن على السنة في الرتبة والاعتبار ، وهذا لا يعني منهم إسقاط حجية السنة وأنها ليست مصدرا للتشريع والتحاكم إليها حاشاهم من ذلك ومن ترهات المستشرقين ومن جارهم فيها مثل أبي رية ومحمد صدقي لإسقاط حجية السنة والطعن فيها وفي أهلها ، كلا وألف كلا ، فكلامهم واضح بين وضوح الشمس في رابعة النهار في تعظيم السنة واحترامها ، فلا يتعدى أن يكون قولهم هذا مع من لم يعتبره خلافا لفظيا مع اتفاقهم جميعا على أن السنة من عند الله عز وجل شارحة ومبينة ومفسرة للقرآن يجب أن يعمل بها وأن تراعى أحكامها وأن لا يخرج عن هديها وفهمها ؟

الجواب عن ذلك أن نقول :

أولا : قولهم **"أنه مجرد خلاف لفظي "**، فإن هذا قد قال به مصطفى السباعي في كتابه (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي)(ص 420) ، ولكن من سلفه في هذا القول من أهل القرون المفضلة ؟

وخاصة إذا عرفنا أن تلك الفهوم التي حملوا عليها النصوص في نصرة مذهبهم هي نفسها التي اتخذها أعداء السنة من المستشرقين وأذنابهم مطية لتحطيم السنة والتشكيك في حجيتها وإهدار مكانتها في الشريعة ، فهذا مما يستدعي طرح هذا القول وعدم الالتفات إليه والاكتفاء بما حققه أهل العلم والتحقيق من أن السنة صنو القرآن ومثله في المنزلة وقوة الاحتجاج والاعتبار من باب سد الذريعة التي هي من القواعد الهامة في الشريعة .

وهذا ما اعتنى به أئمة الحديث والسنة في مثل هذه المسائل التي تكلم بها أهل العلم والصلاح لأغراض مليحة بغض النظر عن قربها وبعدها عن ميزان الشارع ، ومدى صحتها ورجحانها ، فجاء من بعدهم أهل الأهواء وأعداء السنة فحملوها ونفخوا فيها لنصرة أغراضهم القبيحة ، فلما رأى أئمة الحديث ذلك فصلوا الحق فيها وسدوا باب شرها .

ومن ذلك لا يخفى عليكم مسألة شرط الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ في صحيحه ألا وهو : " شرط اللقاء" ومدى صحته وقوته ، ومع ذلك اتخذه أهل الأهواء سلما للطعن في الأحاديث الصحيحة .

([43]) (دفاع عن السنة)(ص 36) للعلامة أبي شهبة ـ رحمه الله ـ

قال الإمام المحدث ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ في كتابه (النصيحة بالتحذير من تخريب ابن عبدالمنان لكتب الأئمة الرجيحة وتضعيفه لمئات الأحاديث الصحيحة)(ص 26) : **((أن أهل الأهواء وأعداء السنة قد يتخذون اشتراط اللقاء سلما للطعن في الأحاديث الصحيحة حتى ما كان منها متفقا عليه بين الشيخين وغيرهما وبخاصة إذا كان هناك (قيل) بعدم السماع من الراوي عن المروي عنه ـ كما تقدم في المثال الأول ـ ولذلك فإنه يجب تبني قول جماهير العلماء بالاكتفاء بالمعاصرة من باب (سد الذريعة) ـ أيضا ـ الذي هو من القواعد الهامة في الشريعة .**

وما لنا نذهب بعيدا ، فهذا هو (الهدام) قد استغل هذا الشرط استغلالا سيئا جدا وتوسع فيه حتى فيما ثبت فيه اللقاء ولم يصرح الراوي بالسماع وليس مدلسا فضعف في ضعيفته (رياض الصالحين) حديث البخاري عن أبي هريرة مرفوعا :" صدقك وهو كذوب" فقد خرجه من طريق ابن سرين عنه وأعله بقوله : " لعل البخاري ... ولعل البخاري ..." !! بما لا مجال الآن للرد عليه))

وأيضا من هذا الباب ما وقع بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء من الخلاف في الأعمال هل هي من الإيمان أو ليست من الإيمان ، وإن كانوا اتفقوا جميعا على أن الأعمال واجبة، فمن فعل الواجبات، فقد أدى ما أوجب الله عليه و استحق الثواب والمدح ، ومن فعل المحرمات، فإنه يستحق الوعيد، ويقام عليه الحد إذا كان ارتكب حدا، وهو مذموم، لكن الخلاف هل هذه الأعمال هي من الإيمان أو ليست من الإيمان ؟ .[44]

فأهل السنة قالوا: هي من الإيمان، ومرجئة الفقهاء قالوا: ليست من الإيمان، فمن هنا قال من قال أن الخلاف بينهما لفظي ليس له ثمرة ، ولكن أهل التحقيق قالوا : بل الخلاف له آثاره ، وبينوا الآثار التي تترتب على هذا الخلاف ، واستقبحوا واستنكروا إطلاق على مرجئة الفقهاء بأنهم " مرجئة أهل السنة "، وشنعوا على من استمسك بهذا اللفظ لدفاع وحماية المناهج المبتدعة المعاصرة ، مع أن هذا اللفظ أصلا هو غير وارد عن السلف فبالأهمية أن لا يلتفت إليه ويلغى وخاصة إذا عرفنا بأنه بوابة وذريعة يشوش بها أذهان أهل الإسلام ويشغب بها على أهل السنة ، ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في شأن نزاع أهله ومآل ألفاظهم المخترعة التي ما عرفها السلف الصالح: ((فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ النِّزَاعِ فِيهَا لَفْظِيٌّ لَكِنَّ اللَّفْظَ الْمُطَابِقَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ هُوَ الصَّوَابُ فَلَيْسَ لِأَحَدِ أَنْ يَقُولَ بِخِلَافِ قَوْلِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ لَا سِيَّمَا وَقَدْ صَارَ ذَلِكَ ذَرِيعَةً إلَى بِدَعِ

([44]) انظر (شرح العقيدة الطحاوية)(245) للعلامة عبدالعزيز الراجحي ـ حفظه الله ـ ، وغيره من كتب وشروحات العقيدة السلفية

أَهْلِ الْكَلَامِ مِنْ أَهْلِ الْإِرْجَاءِ وَغَيْرِهِمْ وَإِلَى ظُهُورِ الْفِسْقِ فَصَارَ ذَلِكَ الْخَطَأُ الْيَسِيرُ فِي اللَّفْظِ سَبَبًا لِخَطَأٍ عَظِيمٍ فِي الْعَقَائِدِ وَالْأَعْمَالِ فَلِهَذَا عَظُمَ الْقَوْلُ فِي ذَمِّ الْإِرْجَاءِ)) ا.هـ[45]

وقال العلامة الشيخ عبيد الجابري ـ حفظه الله ـ في " تحذير المحب والرفيق من سلوك بنيات الطريق " مبينا فساد هذا المسلك الفاسد الأعرج : ((وإن احتج محتج في الدفاع عن هذا القول، قائلاً: لما تنقد هذه العبارة: «مرجئة أهل السنة»، وقد قالها من قالها من أهل العلم الكبار؟.

فالجواب: يتوجه إليك يا هذا عدة أسئلة:

أولاً: هل سبق إلى هذا القول من ذكرتَ أحدٌ من أئمة السلف في القرون المفضلة ؟!

فإن قلت: نعم.

وجب عليك الدليل!

وإن قلت: لا.

وافقتنا في النقد شئت أم أبيت.

وثانياً: هل ترى الإرجاء بدعة أو سنة ؟

فإن قلت بالأول ، كنت معي و وجب عليك التسليم للنقد، وإن قلت بالثاني، خالفت إجماع السلف من أئمة العلم والدين والإيمان.

وأقول لك أخيرا: أما تعلم يا بني أنك بوصفك مرجئة الفقهاء بأنهم مرجئة أهل السنة قد فتحت الباب على مصراعيه أمام كل من يبرر لنحلة ضالة ، أن يقول على سبيل المثال: خوارج أهل السنة ، جهمية أهل السنة, معتزلة أهل السنة ، وهلم جرا. فليتك تفطنت.)) ا.هـ

فهذان مثالان يكفي ويشفي في توضيح وشرح ما رمت إلى بيانه من أن أعداء السنة في هذه الأزمنة المتأخرة لهم وسائل شتى وأساليب عدى في هجوم على السنة لا يبدوا واضحا كما بدت آراء المستشرقين من قبل ، وقد عرف السباعي هذه الحقيقة ومن اللطائف الغريبة أنه هو المنبه عليها ، فما باله يغفل عنها ويستسهل ذاك الخلاف ، ويزيد غرابة وحيرة في أمره قوله : **((لاَ يُخَالِجَنَّكَ ذَرَّةٌ من الشك في أن المراد بإنكار حُجِيَّةِ السُنَّةِ إنكار ذلك من حيث الشك في طريقها، وما يلحق**

---

[45] (مجموع الفتاوى) (7 / 394)

قلت (بشير) : فليتنبه ويتأمل القارئ الكريم إلى هذا الكلام المتين وليوزن به ما أحدث واخترع من الألفاظ والقواعد التي ما عرفها السلف الصالح في تقرير العلم ، بغض النظر عن قصد أصحابها وما أرادوا بها ، فكانت ذريعة لحماية المناهج المبتدعة المعاصرة ، والدفاع عن أهلها ، وسلما للطعن في السنة وأهلها .

رُوَّاتِهَا من خطأ أو وهم، وما يندس بينهم من وَضَّاعِينَ وكذّابين، ومن هنا قال من قال بوجوب الاقتصار على القرآن وعدم الاعتماد عَلَى السُنَّةِ، لا أنهم أنكروها من حيث أقوال للنَّبِيّ وأفعال وتقريرات، فإن مسلماً لا يقول بذلك، ولم ينقل عن طائفة من طوائف المُسْلِمِينَ أنها قالت بأن اتباع أمر رسول الله ليس بواجب، وأن أقواله وأفعاله ليست من مصادر التشريع، ولا شك أن في القول بذلك رَدًّا لأحكام القرآن وما أجمع عليه الصحابة وَالمُسْلِمُونَ)) ا.هـ [46]

فإذا كان كذلك فما باله ينخدع بقول من قال بتأخير رتبة السنة عن القرآن في الاعتبار ويجعل قولهم هذا خلاف لفظي ، فيخدع بورعه البارد هذا من أتى بعده ، وقد عرفنا ما في هذه المقولة المرجوحة من المضار والأضرار على السنة ومنزلتها في الشريعة والله المستعان !!

ثانيا : إن جل الأدلة التي استدلوا بها في نصرة مذهبهم هذا إما صحيحة ولكن وضعوها في غير موضعا وفهموها على غير ما فهمها سلفنا الصالح وقد وقفتم على بعض منها، وإما مفتعلة ، وهذا مما يعاب عليهم، فيستجوب الحذر من مسلكهم والتأمل في استدلالاتهم .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في (مجموع الفتاوى)(4/ 23) : ((.. فَالَّذِي يَعِيبُ بَعْضَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِ الْجَمَاعَةِ بِحَشْوِ الْقَوْلِ : إنَّمَا يَعِيبُهُمْ بِقِلَّةِ الْمَعْرِفَةِ ؛ أَوْ بِقِلَّةِ الْفَهْمِ .

أَمَّا الْأَوَّلُ : فَبِأَنْ يَحْتَجُّوا بِأَحَادِيثَ ضَعِيفَةٍ أَوْ مَوْضُوعَةٍ ؛ أَوْ بِآثَارٍ لَا تَصْلُحُ لِلِاحْتِجَاجِ .

وَأَمَّا الثَّانِي : فَبِأَنْ لَا يَفْهَمُوا مَعْنَى الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ بَلْ قَدْ يَقُولُونَ الْقَوْلَيْنِ الْمُتَنَاقِضَيْنِ وَلَا يَهْتَدُونَ لِلْخُرُوجِ مِنْ ذَلِكَ .

وَالْأَمْرُ رَاجِعٌ إلَى شَيْئَيْنِ : إمَّا زِيَادَةُ أَقْوَالٍ غَيْرِ مُفِيدَةٍ يُظَنُّ أَنَّهَا مُفِيدَةٌ كَالْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ .

وَإِمَّا أَقْوَالٌ مُفِيدَةٌ لَكِنَّهُمْ لَا يَفْهَمُونَهَا إذْ كَانَ اتِّبَاعُ الْحَدِيثِ يَحْتَاجُ أَوَّلًا إلَى صِحَّةِ الْحَدِيثِ .

وَثَانِيًا إلَى فَهْمِ مَعْنَاهُ كَاتِّبَاعِ الْقُرْآنِ ، فَالْخَلَلُ يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ مِنْ تَرْكِ إحْدَى الْمُقَدِّمَتَيْنِ . وَمَنْ عَابَهُمْ مِنْ النَّاسِ فَإِنَّمَا يَعِيبُهُمْ بِهَذَا . وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا مَوْجُودٌ فِي بَعْضِهِمْ يَحْتَجُّونَ بِأَحَادِيثَ مَوْضُوعَةٍ فِي مَسَائِلِ " الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ " وَبِآثَارٍ مُفْتَعَلَةٍ وَحِكَايَاتٍ غَيْرِ صَحِيحَةٍ وَيَذْكُرُونَ مِنْ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ مَا لَا يَفْهَمُونَ مَعْنَاهُ وَرُبَّمَا تَأَوَّلُوهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ ؛ وَوَضَعُوهُ عَلَى غَيْرِ مَوْضِعِهِ)) ا.هـ

ثالثا : لقد حذر علماء الإسلام من تتبع زلات العلماء ، والتي منها الأخذ بأقوالهم المرجوحة التي قام الدليل على خلافها ، وآراء العلماء المرجوحة تارة تكون مخالفة للنصوص ، وتارة مخالفة للإجماع

([46]) (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي)(ص 172)

الذي جاء عن السلف ، وتارة بترجيح المرجوح في باب المصالح والمفاسد ولله در إبراهيم بن أبي عبلة حيث قال : ((من حمل شاذ العلم حمل شرا كثيرا)) (السير)(6 / 324) [47]
ومسألتنا لا تخرج عن هذا وقد عرفتم كلام أهل التحقيق من أئمة الحديث والسنة فيها ، ولا عبرة بمن شذ عنهم .
فهذا ما ساح قلمي من بيانه فيما يخص ما ينطوي تحت تلك العبارة من الأضرار الكبيرة والمضار الخطيرة على أصل من الأصول التي جاء بها الرسول صلى الله عليه وسلم ، فإن لم تكن تلك المقولة إلا ذريعة ترهات المستشرقين وشبه أعداء السنة لكفى بها إلغاء وتركا .

ثم مما نتأسف منه أكثر فأكثر أن جاء في ثنايا مباحثه ـ أي صاحب تلك المقولة ـ ، ما يصح أن يقال في مثله : "أراد أن يبني قصراً فهدم مصراً! " .
إذ قد يؤاخذ عليه مسألتان مهمتان جانب فيهما الصواب مما لا يتسمح في مثليهما إذ هما من متعلقات العقيدة السلفية ، فلأهميتهما وخطورة من يقع فيهما فيقتدى به فيهما ، ينبغي على من وقف عليهما أن ينبه عليهما ويبين مضارهما ويوضح ما يقابلهما من الحق نصيحة لله ورسوله صلى الله عليه وسلم وعامة المسلمين .
<u>فأولها :</u> قال في (ش : 4 / د : 28) : **((القول بأن خبر الآحاد يفيد الظن ولا يجب العمل به في العقائد ، فإنه عشر معشار ، فإنه جملة كبيرة من عقائد المسلمين تذهب سد في خضم في هذه القاعدة الباطلة الضالة المضلة لأن مسائلا كثيرة متعلقة بالعقائد رويت عن طريق آحاد الصحابة كالأحاديث المتعلقة بالشفاعة والأحاديث المتعلقة بعذاب القبر والأحاديث المتعلقة بأشراط الساعة))**
أقول :
إن مما هو مقرر وثابت عند أهل السنة والجماعة أن أخبار عذاب القبر ونعيمه متواترة ، فمن أين له القول بأنها من أخبار الآحاد ؟!!
قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (مجموع الفتاوى)(4 / 285) : ((أَحَادِيثُ عَذَابِ الْقَبْرِ وَمَسْأَلَةُ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ فَكَثِيرَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلُ مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا { أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِقَبْرَيْنِ فَقَالَ : إنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ أَمَّا أَحَدُهُمَا : فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ ثُمَّ دَعَا بِجَرِيدَةٍ رَطْبَةٍ

[47] انظر إلى كتاب (بداية الإنحراف ونهايته)(ص 251 ـ 253) للشيخ محمد بن عبدالله الإمام

فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ ثُمَّ غَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً . فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ فَعَلْت هَذَا ؟ قَالَ : لَعَلَّهُ يُخَفِّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا } . وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ { قَالَ : بينا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَائِطٍ لِبَنِي النَّجَّارِ عَلَى بَغْلَةٍ - وَنَحْنُ مَعَهُ - إذْ جَالَتْ بِهِ فَكَادَتْ تُلْقِيهِ فَإِذَا أَقْبُرُ سِتَّةٌ أَوْ خَمْسَةٌ أَوْ أَرْبَعَةٌ . فَقَالَ مَنْ يَعْرِفُ هَذِهِ الْقُبُورَ ؟ فَقَالَ رَجُلٌ أَنَا . قَالَ : فَمَتَى هَؤُلَاءِ ؟ قَالَ : مَاتُوا فِي الْإِشْرَاكِ . فَقَالَ : إنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تُبْتَلَى فِي قُبُورِهَا ؛ فَلَوْلَا أَنْ لَا تدافنوا لَدَعَوْت اللَّهَ أَنْ يُسْمِعَكُمْ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ الَّذِي أَسْمَعُ مِنْهُ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ : تَعَوَّذُوا بِاَللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ قَالُوا : نَعُوذُ بِاَللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ . قَالَ : تَعَوَّذُوا بِاَللَّهِ مِنْ عَذَابِ النَّارِ قَالُوا : نَعُوذُ بِاَللَّهِ مِنْ عَذَابِ النَّارِ . قَالَ : تَعَوَّذُوا بِاَللَّهِ مِنْ الْفِتَنِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ قَالُوا : نَعُوذُ بِاَللَّهِ مِنْ الْفِتَنِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ . قَالَ : تَعَوَّذُوا بِاَللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ قَالُوا : نَعُوذُ بِاَللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ } . وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَسَائِرِ السُّنَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : { إذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنْ التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ فَلْيَقُلْ أَعُوذُ بِاَللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ : مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ } . وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ عَنْ { ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يُعَلِّمُهُمْ هَذَا الدُّعَاءَ كَمَا يُعَلِّمُهُمْ السُّورَةَ مِنْ الْقُرْآنِ اللَّهُمَّ إنِّي أَعُوذُ بِك مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ وَأَعُوذُ بِك مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَأَعُوذُ بِك مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ وَأَعُوذُ بِك مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ } . وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ عَنْ { أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ : خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ وَجَبَتْ الشَّمْسُ . فَقَالَ : يَهُودُ يُعَذَّبُونَ فِي قُبُورِهِمْ } . وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ { عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : دَخَلَتْ عَلَيَّ عَجُوزٌ مِنْ عَجَائِزِ يَهُودِ الْمَدِينَةِ فَقَالَتْ : إنَّ أَهْلَ الْقُبُورِ يُعَذَّبُونَ فِي قُبُورِهِمْ . قَالَتْ : فَكَذَّبْتهَا وَلَمْ أُنْعِمْ أَنْ أُصَدِّقَهَا قَالَتْ : فَخَرَجَتْ فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْت : يَا رَسُولَ اللَّهِ عَجُوزٌ مِنْ عَجَائِزِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ دَخَلَتْ عَلَيَّ فَزَعَمَتْ أَنَّ أَهْلَ الْقُبُورِ يُعَذَّبُونَ فِي قُبُورِهِمْ . فَقَالَ : صَدَقَتْ . إنَّهُمْ يُعَذَّبُونَ عَذَابًا يَسْمَعُهُ الْبَهَائِمُ كُلُّهَا فَمَا رَأَيْته بَعْدُ فِي صَلَاةٍ إلَّا يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ . } وَفِي صَحِيحِ أَبِي حَاتِمٍ البستي عَنْ { أُمِّ مُبَشِّرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا فِي حَائِطٍ وَهُوَ يَقُولُ : تَعَوَّذُوا بِاَللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ فَقُلْت : يَا رَسُولَ اللَّهِ لِلْقَبْرِ عَذَابٌ ؟ فَقَالَ : إنَّهُمْ لَيُعَذَّبُونَ فِي قُبُورِهِمْ عَذَابًا تَسْمَعُهُ الْبَهَائِمُ } .)) ا.هـ

وكذا أيضا أحاديث الشفاعة فقد جاءت متواترة .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (مجموع الفتاوى)(1 / 149) : ((وَأَمَّا الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَسَائِرُ الْأَئِمَّةِ كَالْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ فَيُقِرُّونَ بِمَا تَوَاتَرَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ اللَّهَ يُخْرِجُ مِنْ النَّارِ قَوْمًا بَعْدَ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ اللَّهُ مَا شَاءَ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ يُخْرِجُهُمْ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيُخْرِجُ آخَرِينَ بِشَفَاعَةِ غَيْرِهِ وَيُخْرِجُ قَوْمًا بِلَا شَفَاعَةٍ .))

وقال في (1 / 313) : ((أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَشْفَعُ لِلْخَلْقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَعْدَ أَنْ يَسْأَلَهُ النَّاسُ ذَلِكَ وَبَعْدَ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لَهُ فِي الشَّفَاعَةِ . ثُمَّ إنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مُتَّفِقُونَ عَلَى مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ وَاسْتَفَاضَتْ بِهِ السُّنَنُ مِنْ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَشْفَعُ لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِهِ وَيَشْفَعُ أَيْضًا لِعُمُومِ الْخُلُقِ ، فَلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَفَاعَاتٌ يَخْتَصُّ بِهَا لَا يَشْرَكُهُ فِيهَا أَحَدٌ وَشَفَاعَاتٌ يَشْرَكُهُ فِيهَا غَيْرُهُ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ لَكِنْ مَا لَهُ فِيهَا أَفْضَلُ مِمَّا لِغَيْرِهِ فَإِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْضَلُ الْخَلْقِ وَأَكْرَمُهُمْ عَلَى رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَهُ مِنْ الْفَضَائِلِ الَّتِي مَيَّزَهُ اللَّهُ بِهَا عَلَى سَائِرِ النَّبِيِّينَ مَا يَضِيقُ هَذَا الْمَوْضِعُ عَنْ بَسْطِهِ وَمِنْ ذَلِكَ " الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ " الَّذِي يَغْبِطُهُ بِهِ الْأَوَّلُونَ والآخرون وَأَحَادِيثُ الشَّفَاعَةِ كَثِيرَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ مِنْهَا فِي الصَّحِيحَيْنِ أَحَادِيثُ مُتَعَدِّدَةٌ وَفِي السُّنَنِ وَالْمَسَانِدِ مِمَّا يَكْثُرُ عَدَدُهُ .))

وقال في (4 / 309) : ((إنَّ أَحَادِيثَ الشَّفَاعَةِ فِي " أَهْلِ الْكَبَائِرِ " ثَابِتَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ اتَّفَقَ عَلَيْهَا السَّلَفُ مِنْ الصَّحَابَةِ وَتَابِعِيهِمْ بِإِحْسَانِ وَأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ ؛ وَإِنَّمَا نَازَعَ فِي ذَلِكَ أَهْلُ الْبِدَعِ مِنْ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَنَحْوِهِمْ . وَلَا يَبْقَى فِي النَّارِ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إيمَانٍ بَلْ كُلُّهُمْ يَخْرُجُونَ مِنْ النَّارِ وَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَيَبْقَى فِي الْجَنَّةِ فَضْلٌ . فَيُنْشِئُ اللَّهُ لَهَا خَلْقًا آخَرَ يُدْخِلُهُمْ الْجَنَّةَ كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.)) ا.هـ

فلا ندري من أين دخل على صاحبنا هذا الخلل ؟!

وكيف سمحت له نفسه بأن يتكلم بهذا الكلام الخطير إن كان قد أشبعها عقيدة سلفية مؤصلة ؟!

وما درى ـ من حيث يشعر أو لا يشعرـ أن هذا الباب عظمت فيه الفتنة وزلت فيه أقدام أهل البدع والأهواء، حيث أنهم أنكروا المتواترات وردوها بدعوى أنها أخبار آحاد مثل: نزول عيسى، وخروج المهدي، وطلوع الشمس من مغربها، وخروج الدجال، وأحاديث فتنة القبر وعذابه، وأحاديث الشفاعة، وأحاديث رؤية الله في الدار الآخرة، إلى عقائد أخرى ثبتت بالتواتر فردوا أحاديثها بحجة أنها أخبار آحاد [48]، وإلا فتقسيمهم الأخبار إلى متواتر وآحاد ، فهو تقسيم محدث ،

([48]) انظر إلى (حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام)(ص 66)

قلت (بشير) : إذاً فهنيئا لهم بهذا الكلام فما أسعدهم به وأفرح !!

وإلا كان ينبغي على المتكلم بهذا أن يتثبت ويتأمل فيما يتكلم فيه ، ويدقق النظر في مباحثه قبل أن يتفوه بما تفوه به مما لا يحمد عقباه ويخدم الأعداء .

ليس لهم عليه دليل لا من الكتاب ولا من السنة ولا عليه أحد من الصحابة الكرام ، وقد نبه أهل العلم والتحقيق على أن هذا التقسيم المحدث .

سئل الإمام مقبل بن هادي الوادعي ـ رحمه الله ـ

((بالنسبة لحديث الآحاد هل يفيد العلم، وهل تقبل قراءة القرآن بخبر الآحاد؟

الجواب: **أما تقسيم الحديث إلى آحاد ومتواتر، فهو تقسيم مبتدع، وأول من ابتدع هذا هو عبدالرحمن بن كيسان الأصم الذي قال فيه بعضهم: وهو عن الحق أصم.** وتبعه على ذلك تلميذه إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم الشهير بابن علية، ووالده هو المشهور بابن علية وهو ـ أي والده إسماعيل ـ من مشايخ الإمام أحمد ومن رجال الشيخين، أما إبراهيم بن إسماعيل فجهمي جلد، وأما ما جاء عن الشافعي أنه استعمل في «الرسالة» متواترا فلعله أخذها عن أهل الكلام.

فتقسيم الحديث إلى آحاد ومتواتر يهون من قيمة السنة المطهرة في نفوس كثير من الباحثين، وهو باب للشر قد فتح، فحالق اللحية يحلق لحيته وتريد أن تنصحه فيقول: أحاديث إعفاء اللحية أحاديث آحاد، والمصور يصور فتنصحه، ثم يقول: أحاديث تحريم الصور أحاديث آحاد. فقد فتحوا بابا من أبواب الشر.

والصحيح أن الحديث إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وجب قبوله، ونقول يجب قبوله ولا نقول: يجب العمل به، لأن العمل قد يكون واجبا، وقد يكون محرما وقد يكون مكروها، وقد يكون مستحبا، وقد يكون مباحا.

ولكننا نقول: يجب قبوله، إذا ثبت سنده، وسلم من العلة والشذوذ، ولا يضرنا أأفاد علما أم أفاد ظنا، فالناس يختلفون في معرفتهم للرجال، ويختلفون في معرفتهم لأوهام الرجال، فقد يهم الحفاظ أمثال: شعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، وغير هذين الحافظين، وإنما مثلت بهما لكونهما غاية في

قال أبوموسى ـ رضي الله عنه ـ : ((من علمه الله علما ، فليعلمه الناس وإياه أن يقول ما لا علم له به فيصير من المتكلفين ويمرق من الدين))

قال مالك ـ رحمه الله ـ :((ربما كانت المسألة ـ أو : نزلت المسألة ـ فلعلي أسهر فيها عامة ليلي))

(الآداب الشرعية)(2 / 68)

وقال الزعفراني: سمعت الشافعي يقول: ((من تعلم علما فليدقق فيه لئلا يضيع دقيق العلم))

(مناقب الشافعي)(2/ 142) للحافظ البيهقي

الإتقان ، فعلى هذا إذا ثبت سند الحديث وسلم من العلة والشذوذ وجب قبوله، سواء أفاد علما أم أفاد ظنا.

وأبومحمد بن حزم يقول: إنه يفيد علما، واستدل بقوله تعالى: **{ولا تقف ما ليس لك به علم}**

والصنعاني في تعليقه على «المحلى» عند كلام أبي محمد بن حزم المتقدم يقول: إنه يفيد ظنا، واستدل بحديث «لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله عز وجل» وليس كل الظن ممقوتا، لأن ابن حزم -رحمه الله- استدل بقوله تعالى:{ إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئا}[النجم:28]

فقال الصنعاني: إن المراد بالظن ههنا: الذي هو بمعنى الشك، وإلا فإن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول: «لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله عز وجل » ، ويقول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «إذا شك أحدكم في صلاته فليتحر الصواب»، أي: مبناها على التحري وهي من أشرف العبادات.

ويقول أيضا في شأن بيان العمل بالظن: «إنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض، فمن قضيت له بحق أخيه شيئا، فإنما أقطع له قطعة من النار».

شاهدنا من هذا أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قد يحكم بغير العلم، ويحكم بالظن، ويجوز أن يكون في حكمه مصيبا وأن يكون مخطئا.)) ا.هـ [49]

وأيضا الشيخ المفضال عبدالله بن عبدالرحيم البخاري ـ حفظه الله ـ قد أطال وأجاد وأفاد في بيان فساد هذا التقسيم المحدث وذلك في شرحه الماتع (نخبة الفكر) ، ومما جاء عنه أنه ذكر أن هذا التقسيم هو من افتعال أهل الكلام والمبتدعة ليروجوا بدعهم ، ولمزيد من الإفادة والاستفادة فليرجع إلى شرحه .

ومما يزيد وضوحا على أن هذا التقسيم محدث ، وأنه ليس من عند الله ، أنه قد تضاربت أقوالهم واختلفت في تحديد عدد المتواتر ، ومتى يبلغ درجة المتواتر ، فهذا مما يقطع على وهائه وتركه .

قال العلامة ابن حزم ـ رحمه الله ـ في (الإحكام في أصول الأحكام)(1/ ص 104)

((وقد اختلف الناس في مقدار عدد النقلة للخبر الذي ذكرنا .

([49]) (المقترح في أجوبة أسئلة المصطلح)(ص 85)

فطائفة قالت : لا يقبل الخبر إلا من جميع أهل المشرق والمغرب
وقالت طائفة : لا يقبل إلا من عدد لا نحصيه نحن
وقالت طائفة : لا يقبل أقل من ثلاثمائة وبضعة عشر رجلا عدد أهل بدر
وقالت طائفة : لا يقبل إلا من سبعين
وقالت طائفة : لا يقبل إلا من خمسين عدد القسامة
وقالت طائفة : لا يقبل إلا من أربعين لأنه العدد الذي لما بلغه المسلمون أظهروا الدين
وقالت طائفة : لا يقبل إلا من عشرين
وقالت طائفة : لا يقبل إلا من اثني عشر
وقالت طائفة : لا يقبل إلا من خمسة
وقالت طائفة : لا يقبل إلا من أربعة
وقالت طائفة : لا يقبل إلا من ثلاثة لقول رسول الله صلى الله عليه و سلم :"حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجى من قومه إنه قد نزل به جائحة "
وقالت طائفة : لا يقبل إلا من اثنين

قال علي : **وهذه كلها أقوال بلا برهان وما كان هكذا فقد سقط** ، ويكفي في إبطال ذلك أن ننبه كل من يقول بشيء من هذه الحدود على أن يقيس كل ما يعتقد صحته من أخبار دينه ودنياه فإنه لا سبيل له البتة إلى أن يكون شيء منها صح عنده بالعدد الذي شرط كل واحد من ذلك العدد عن مثل ذلك العدد كله ، وهكذا متزايدا حتى يبلغ إلى تحقيق ذلك الخبر من دينه أو دنياه فحصل من كل قول منها بطلان كل خبر جملة ولا نحاشي شيئا لأنه وإن سمع هو بعض الأخبار من العدد الذي شرط فلا بد أن يبطل تلك المرتبة فيما فوق ذلك ، وكل قول أدى إلى الباطل فهو باطل بلا شك وبالله تعالى التوفيق **فلم يبق إلا قول من قال بالتواتر ولم يحد عددا**

قال علي : ونقول ههنا إن شاء الله تعالى قولا باختصار فنقول وبالله تعالى التوفيق لكل من حد في عدد نقلة خبر التواتر حدا لا يكون أقل منه يوجب تيقن صدقه ضرورة من سبعين أو عشرين أو عدد لا نحصيهم وإن كان في ذاته محصي ذا عدد محدود أو أهل المشرق والمغرب ولا سبيل إلى لقائه ولا لقاء أحد لهم كلهم ولا بد له من الاقتصار على بعضهم دون بعض بالضرورة ولا بد من أن يكون لذلك التواتر الذي يدعونه في ذاته عدد إن نقص منه واحد لم يكن متواترا وإلا فقد ادعوا ما لا يعرف أبدا ولا يعقل، فإذن لا بد من تحديد عدد ضرورة .

فنقول لهم : ما تقولون إن سقط من هذا الحد الذي حددتم واحد أيبطل سقوط ذلك الواحد قبول ذلك الخبر أم لا يبطله ؟ فإن قال : يبطله تحكم بلا برهان وكل قول بمجرد الدعوى بلا برهان فهو مطروح ساقط فإن قال بقبوله أسقطنا له آخر ثم آخر حتى يبلغ إلى واحد فقط **وإن حد عددا سئل عن الدليل على ذلك فلا سبيل له إليه البتة**

وأيضا فإنه ما في القول فرق بين ما نقله عشرون وبين ما نقله تسعة عشر ولا بين ما نقله سبعون ولا ما نقله تسعة وستون **وليس ذكر هذه الأعداد في القرآن وفي القسامة وفي بعض الأحوال وفي بعض الأخبار بموجب ألا يقبل أقل منها في الأخبار وقد ذكر تعالى في القرآن أعدادا غير هذه فذكر تعالى الواحد والاثنين والثلاثة والأربعة والمائة ألف وغير ذلك ولا فرق بين ما تعلق بعدد منها وبين ما تعلق بعدد آخر منها ولم يأت من هذه الأعداد في القرآن شيء في باب قبول الأخبار ولا في قيام حجة بهم فصارف ذكرها إلى ما لم يقصد بها مجرم وقاح محرف للكلم عن مواضعه ...))** ا.هـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في (مجموع الفتاوى)(18 / 40)

((وَأَمَّا الْمُتَوَاتِرُ فَالصَّوَابُ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ : أَنَّ الْمُتَوَاتِرَ لَيْسَ لَهُ عَدَدٌ مَحْصُورٌ بَلْ إذَا حَصَلَ الْعِلْمُ عَنْ إخْبَارِ الْمُخْبِرِينَ كَانَ الْخَبَرُ مُتَوَاتِرًا وَكَذَلِكَ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ أَنَّ الْعِلْمَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ حَالِ الْمُخْبِرِينَ بِهِ . فَرُبَّ عَدَدٌ قَلِيلٌ أَفَادَ خَبَرُهُمْ الْعِلْمَ بِمَا يُوجِبُ صِدْقَهُمْ وَأَضْعَافُهُمْ لَا يُفِيدُ خَبَرُهُمْ الْعِلْمَ ؛ وَلِهَذَا كَانَ الصَّحِيحُ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ قَدْ يُفِيدُ الْعِلْمَ إذَا احْتَفَتْ بِهِ قَرَائِنُ تُفِيدُ الْعِلْمَ .))

إلى أن قال في (18 / 50) : ((وَالصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ : أَنَّ التَّوَاتُرَ لَيْسَ لَهُ عَدَدٌ مَحْصُورٌ وَالْعِلْمُ الْحَاصِلُ بِخَبَرِ مِنْ الْأَخْبَارِ يَحْصُلُ فِي الْقَلْبِ ضَرُورَةً كَمَا يَحْصُلُ الشِّبَعُ عَقِيبَ الْأَكْلِ وَالرِّيِّ عِنْدَ الشُّرْبِ وَلَيْسَ لِمَا يَشْبَعُ كُلُّ وَاحِدٍ وَيَرْوِيه قَدْرٌ مُعَيَّنٌ ؛ بَلْ قَدْ يَكُونُ الشِّبَعُ لِكَثْرَةِ الطَّعَامِ وَقَدْ يَكُونُ لِجَوْدَتِهِ كَاللَّحْمِ وَقَدْ يَكُونُ لِاسْتِغْنَاءِ الْآكِلِ بِقَلِيلِهِ ؛ وَقَدْ يَكُونُ لِاشْتِغَالِ نَفْسِهِ بِفَرَحِ أَوْ غَضَبٍ ؛ أَوْ حُزْنٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ . كَذَلِكَ الْعِلْمُ الْحَاصِلُ عَقِيبَ الْخَبَرِ تَارَةً يَكُونُ لِكَثْرَةِ الْمُخْبِرِينَ وَإِذَا كَثُرُوا فَقَدْ يُفِيدُ خَبَرُهُمْ الْعِلْمَ وَإِنْ كَانُوا كُفَّارًا . وَتَارَةً يَكُونُ لِدِينِهِمْ وَضَبْطِهِمْ . فَرُبَّ رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ يَحْصُلُ مِنْ الْعِلْمِ بِخَبَرِهِمْ مَا لَا يَحْصُلُ بِعَشَرَةِ وَعِشْرِينَ لَا يُوثَقُ بِدِينِهِمْ وَضَبْطِهِمْ)) ا.هـ

<u>الثانية:</u> قال: **((إذا كان طالب العلم يفهم كتب المتقدمين ، فأحسن أن يبدأ بكتب المتقدمين المختصرة ... أما إذا عسر عليه قراءة كتب المتقدمين فلا مانع من أن يبدأ بكتب المتأخرين المعاصرين لأنها تسهل العبارة فيقرأ مثلا كتاب أصول الفقه لوهبة الزحيلي أو كتاب الواضح ـ عفوا ـ لمحمد الأشقر))**

أقول :

نعجب من صاحب سنة يحرر ويقرر مباحث السنة ، إذ به في ثنايا مباحثه هذه يحيل الشباب السني المبتدئ في الطلب على أن يأخذوا العلم السني على أيدي أهل البدع والأهواء ممن قد عرفوا بعداوتهم للسنة وأهلها !!

فلا يخفى على أهل السنة حال " **وهبة الزحيلي** " وما هو عليه من الانحراف المشين في العقيدة وتبجيله لجماعة التبليغ وغيرهم من الحزبية وشدة عداوته للإمام المبجل محدث العصر العلامة ناصرالدين الألباني ـ رحمه الله ـ وطعنه فيه بكل نقيصة وعظيمة، وما ذاك إلا من أجل دفاعه عن أساطين الضلال : محمد سعيد البوطي و محمد الغزالي و يوسف القرضاوي [50]

أما " **محمد بن سليمان الأشقر** " فقد قال فيه شيخنا العلامة محمد بن هادي المدخلي ـ حفظه الله ـ كلمة جامعة نافعة ، لا يتطلع السامع إلى غيرها ، وذلك لما سئل السؤال التالي : ((وهذا يسأل هل يستفاد من كتاب تفسير العشر الأخير مع العلم أن صاحب هذا الكتاب مخالف وهو محمد بن سليمان الأشقر ؟

فأجاب : ما هو الذي تكلم في أبي بكرة ـ رضي الله عنه ـ ؟ آآه آآه ؟

ايوا محمد بن سليمان الأشقر هذا أخو عمر ذاك عمر سليمان وهذا محمد بن سليمان أخو عمر ، أليس هو ؟ أليس هو الذي تكلم في أبي بكرة ؟ إن كان هو الذي تكلم في أبي بكرة فلا نعمة ولا كرامة لا يؤخذ عنه أبدا ولو كان العلوم كلها عنده .

سبابية أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يؤخذ منهم أبدا وإن زكاهم ألف مزكي وألف مزكي لا عبرة بهم ولا نعم عين فكلام أحمد ـ رحمه الله ـ عندنا هو المعتبر في هذا : من طعن في

([50]) ومن ذلك ما جاء في " موقعه zuhayli.com " أنه سئل :

((قرأت كتب للشيخ ناصر الدين الألباني ولكنه للأسف الشديد وجدته يعطي صورة قاتمة ومنفرة لبعض المشايخ مثل الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي والشيخ محمد الغزالي رحمه الله والشيخ يوسف القرضاوي. فما تعليقكم ؟

فأجاب : الشيخ ناصر الألباني له طبع قاسٍ خاص، وآراء خاصة أغلبها شاذ، وكلامه عن بقية العلماء مشبوه ومرفوض، والعالم الورع هو الذي لا يسب ولا يشتم ولا يعيب إخوانه المسلمين، كما ثبت في السنة، وقد عانى المسلمون إلى الآن من أفكاره و شذوذاته، غفر الله له وألهمنا جميعاً عفة اللسان والتزام الأدب، فلحوم العلماء مسمومة، فيجب الابتعاد عن آرائه وكتابه.)) ا.هـ

واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سبه أو عرض بسبه فهو مبتدع رافضي خبيث لا يؤخذ منه ، وهذا إنما تكلمت فيه لجناب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم))[51]
وإذا كان كذلك فما قيمة العلم الذي يأخذه الشباب السلفي المبتدئ عن مثل هؤلاء ممن قد تلطخت وتلوثت حياتهم العلمية بالبدعة والشبه وشدة عداوتهم للسنة وأهلها ؟!
أليس من مباحث السنة ، بل من أصولها الأصيلة العظيمة التي قررتها وأجمع عليها سلف الأمة التحذير من أهل البدع والأهواء وهجرهم وعدم الأخذ والتلقي عنهم العلم ؟!
يا أخي ألا تأملت وتفكرت في سبب دخول تلك ترهات أعداء السنة من اليهود والمستشرقين على أهل الإسلام ومنشأ نفوذها في مصنفات التراث الإسلامي ؟
أليس إلا من ركون أبناء الإسلام إلى سماعها وإصغاء إليها وحسن الظن فيها ؟
فإذا كان كذلك فهذا حري بأن نكون على بال بهذا المنفذ ونراعيه حق رعايته ، ونسد كل طريق يشير إليه ويدلل عليه ، عملا بقوله صلى الله عليه وسلم :« لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » [52]
وإلا ففي شروح أهل السنة ما يغني عن بضاعة كل صاحب بدعة ، وشروحاتهم ـ ولله الحمد والمنة ـ قد غطت وكفت طلب جميع أهل مراحل الطلب ، ولا يخفى عليكم إن شاء الله مدرسة الإمام ابن عثيمين ـ رحمه الله ـ وما حوته من الشروح للمبتدئ والمتوسط والمتخرج ، والتي منها (شرح نظم الورقات) ، و(شرح الأصول من علم الأصول) ، و(شرح القواعد الفقهية) وغيرهم ، فانعم بها وأكرم
وأيضا العلامة الأصولي عبدالله غديان ـ رحمه الله ـ له من الشروح ما يكفي في هذا الفن
وأيضا العلامة الإمام الحبر محمد الأمين الشنقيطي ـ رحمه الله ـ فله شرح (مراقي السعود) و (المذكرة)
أين أنت يا أيها الناصح لأولئك الشباب ، من شروح هؤلاء العلماء الكبار العظام أصحاب المعتقد الصحيح والمنهج السليم حتى ما تجد إلا أهل الضلالة والرذالة فتنصح الشاب السلفي الصغير بأن يتربى على أيدي أهل البدع ، فيترعرع على شبههم ؟!
أهذا هو المنهج السلفي الذي يربي أبناءه على : **" إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون عنه دينكم "** ؟!

([51]) منقول من شبكة سحاب السلفية
([52]) (الجامع الصغير وزيادته)(1 / 1374)
قال الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ : " صحيح " انظر حديث رقم : 7779 في صحيح الجامع

فليتق الله من نصب نفسه لتربية أبناء الإسلام وتعليمهم وهم قد أحسنوا فيه الظن ، وليتذكر والحالة هذه أن على عاتقه مسؤولية عظيمة ، فإن قام بها على ما يرضي الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم فقد فاز وحاز وظفر بمنازل عالية حميدة ، وإن ضيعها وخانها فقد أورد نفسه المهالك ولا يلومنا حينها إلا نفسه ، وليعلم أن المنهج السلفي كالكير والغربال لا يقبل إلا الصادق والخالص ، وأنه مهم أندس فيه من اندس ، وتلبس به من تلبس ، ممن لم يأت ببرهان على صدق تمسكه به إلا ويفضحه عاجلا أو أجلا ، وبرهان صدق التمسك به ، هو تطبيق أصوله العظيمة التي سار عليها سلف الأمة الصالح من أئمة الحديث والأثر ، فهذه من أكبر العلامات لتزكية المنتسب إليه وشاهدة على صدق سيره ، وقاضية على خيرية دعوته وإن طعن فيه من طعن وإن تكالب عليه من تكالب فلا يضره ذلك ، وأما من غير وبدل وخرج عن أصوله وزاغ عن فهم أهله الأخيار فلا ينفعه تلبسه به وإن زكاه ألف مزكي .

قال العلامة عبدالرحمن المعلمي ـ رحمه الله ـ في كتابه (التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل) (1 / 30): ((كان الرجل من أصحاب الحديث يرشح لطلب الحديث وهو طفل، ثم ينشأ دائباً في الطلب والحفظ والجمع ليلاً ونهاراً ويرتحل في طلبه إلى أقاصي البلدان ويقاسي المشاق الشديدة كما هو معروف في أخبارهم ويصرف في ذلك زهرة عمره إلى نحو ثلاثين أو أربعين سنة وتكون أمنيته الوحيدة من الدنيا أن يقصده أصحاب الحديث ويسمعوا منه ويرووا عنه، وفي (تهذيب التهذيب) ج 11ص 183 «قال عبد الله بن محمود المروزي: سمعت يحيى بن أكثم يقول: «كنت قاضياً وأميراً ووزيراً ما ولج سمعي أحلى من قول المستملي من ذكرت؟ رضي الله عنك» وفيه ج 6 ص 314: «روي عن عبد الرزاق أنه قال: حججت فمكثت ثلاثة أيام لا يجيئني أصحاب الحديث فتعلقت بالكعبة وقلت: يا رب مالي أكذاب أنا؟ أمدلس أنا؟ فرجعت إلى البيت فجاءوني» .

وقد علم طالب الحديث في أيام طلبه تشدد علماء الحديث وتعنتهم وشدة فحصهم وتدقيقهم حتى إن جماعة من أصحاب الحديث ذهبوا إلى شيخ ليسمعوا منه فوجدوه خارج بيته يتبعوا بغلة له قد انفلتت يحاول إمساكها وبيده مخلاة يريها البغلة ويدعوها لعلها تستقر فيمسكها فلاحظوا أن المخلاة فارغة فتركوا الشيخ وذهبوا وقالوا أنه كذاب كذب على البغلة بإيهامها أن المخلاة شعيراً والواقع أنه ليس فيها شيء. وفي (تهذيب التهذيب) ج 11ص 284 «وقال هارون بن معروف: قدم علينا بعض الشيوخ من الشام فكنت أول من بكر عليه فسألته أن يملي علي شيئاً فأخذ الكتاب يملي فإذا بإنسان يدق الباب فقال الشيخ من هذا؟ ... فإذا بآخر يدق الباب قال الشيخ من هذا؟

قال: يحيى بن معين، فرأيت الشيخ ارتعدت يده ثم سقط الكتاب من يده. وقال جعفر الطيالسي عن يحيى بن معين: «قدم علينا عبد الوهاب ابن عطاء فكتب إلى أهل البصرة: وقدمت بغداد وقبلني يحيى ابن معين والحمد لله»))

وقال في (1 / 47 ـ 48) : ((ومن مارس أحوال الرواية وأخبار رواة السنة وأئمتها علم أن عناية الأئمة بحفظها وحراستها ونفي الباطل عنها والكشف عن دخائل الكذابين والمتهمين كانت أضعاف عناية الناس بأخبار دنياهم ومصالحها، وفي (تهذيب التهذيب) ج 1 ص 152: «قال إسحاق بن إبراهيم: أخذ الرشيد زنديقاً فأراد قتله فقال: أين أنت من ألف حديث وضعتها؟ فقال له: أين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري وابن المبارك ينخلانها حرفاً حرفاً؟» وقيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: تعيش لها الجهابذة. وتلا قول الله عز وجل: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} . والذكر يتناول السنة بمعناه إن لم يتناولها بلفظه، بل يتناول العربية وكل ما يتوقف عليه معرفة الحق، فإن المقصود من حفظ القرآن أن تبقى الحجة قائمة والهداية دائمة إلى يوم القيامة لأن محمد صلى الله عليه وآله وسلم خاتم الأنبياء، وشريعة خاتمة الشرائع، والله عز وجل إنما خلق لعبادته فلا يقطع عنهم طريق معرفتها، وانقطاع ذلك في هذه الحياة الدنيا وانقطاع لعلة بقائهم فيها. قال العراقي في (شرح ألفيته) ج 1 ص 267: «روينا عن سفيان قال: ما ستر الله أحداً يكذب في الحديث، وروينا عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: لو أن رجلا هَمَّ أن يكذب في الحديث لأسقطه الله، وروينا عن ابن المبارك قال: لوهَمَّ رجل في السحر أن يكذب في الحديث لأصبح والناس يقولون فلان كذاب» .)) ا.هـ

وفي الختام ـ ختم الله لنا ولكم بالحسنة ـ نغلق هذه الوقفات المتمثلة في الذب عن السنن النبوية والأصول الدينية ، بكلمة نفيسة سطرها ونثرها العلامة ابن الوزير ـ رحمه الله ـ في (العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم)(1/ 23) ، وهو في ذلك يبين غرضه من تأليفه هذا السفر العظيم[53] : " وقد قصدتُ وجه اللهِ تعالى في الذب عن السنن النبوية، والقواعد الدينية، وليس يضرني وقوفُ أهل المعرفة على ما لي من التقصير، ومعرفتهم أن باعي في هذا الميدان قصير، لاعترافي بأني لست من نُقَّاد هذا الشأن، ولا مِن فرسان هذا الميدان، لكني لم أجد من الأصحاب من تصدَّى لجواب هذه الرسالة لما يجُرُّ إليه ذلك من سوء القالة، فتصديتُ لذلك من غير إحسان ولا إعجاب، وَمَنْ عَدِمَ الماءَ تيممَ بالتراب، عالماً بأني لو كنت باريَ قوسها ونبالِها، وعنترةَ

([53]) وإلى هذا الغرض اسعى ، سيرا على ما سار عليه أئمتنا

فوارسها ونزالها، فلن يخلو كلامي من الخطأ عند الانتقاد، ولا يصفو جوابي من الكدر عند النقاد. فالكلامُ الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه هو كلامُ الله الحكيم، وكلامُ من شهد بعصمتِهِ القرآن الكريم؛ وكُلُّ كلام بعدَ ذلك، فله خطأ وصواب، وقِشر ولُباب. ولو أن العلماء رضي الله عنهم تركوا الذبَّ عن الحق خوفاً من كلام الخلق، لكانوا قد أضاعوا كثيراً، وخافوا حقيراً، وأكثر ما يخافُ الخائفُ في ذلك أن يَكِلَّ حسامُهُ في معْتَرَكِ المناظرة، وينبو ويعثر جوادُهُ في مجال المحاجة ويكبو، فالأمر في ذلك قريب إن أخطأ فمن الذي عُصِمَ؟ وإن خُطِّيء فمن الذي ما وُصِمَ؟ والقاصد لوجه الله تعالى لا يخافُ أن يُنقد عليه خللٌ في كلامه، ولا يهابُ أن يُدل على بطلان قوله، بل يُحِبُّ الحقَّ من حيث أتاه، ويقبل الهُدى ممن أهداه، بل المخاشنةُ بالحق والنصيحة أحبُّ إليه من المداهنة على الأقوال القبيحة، وصديقك مَنْ صَدَقَكَ لا من صدَّقك "
والحمد لله رب العالمين .

كتبه

أبوأنس بشير بن عبدالقادر بن سلة

معسكر

24 جمادى الأولى 1434 هـ

